Journal Of the Iraqia University (74-3) October (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

مدى تاثير الاحداث الداخلية في الأردن على الحياة السياسية أحداث جنوب الأردن ١٩٨٩نموذجا

م.د عمر ضياء الدين ذنون ال عمران
مديرية تربية نينوى

(The impact of the internal events in Jordan on political life The events of southern Jordan IN 1989 as a sample)

Asst. Dr. Omar Diaa Al-Din Dhunun Al-Omran
Workplace: Ministry of Education - Nineveh Education Directorate
oraoraomar@yahoo.com

Abstract

This study spots light on events taken place south of Jordan in 1989 and effect upon the internal political life. The country had witnessed between 18-23 April, 1989, popular demonstrations broke out from city of Ma'an to the rest of cities in the south protesting against economic decisions issued by government of Zeid Al-Refaee and these demonstration were being accompanied by violence and so many people had been killed and injured.King Hussein of Jordan, who was in a visit to U.S.A. during these events and Knew the danger of these events thus tried to calmen the positions as soon as his coming back to the country. He issued a decision of resigning the government of Al-Refaee and forming a transitional government headed by Zeid Bin Shaker in order to stable security, freedom, handling the economic crisis and making general parliamentary elections for the first time since 1967.After achieving these missions, the government of Muthir Badran had been formed on December, 4, 1989 which took a series of reforms and political openness included general amnesty for the arrested politicians and returning to their jobs those who ere out of their jobs, stopping material laws in order to eliminate them after 22 years, abolishing the limitations imposed upon travel, transmitting and ending the state control upon press. On December, 30, 1989, the ministerial law for government of Badran had been discussed and that government got confidence majority of all deputees.

مستخلص البحث

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أحداث جنوب الأردن عام ١٩٨٩م وأثرها على الحياة السياسية الداخلية، فقد شهدت البلاد بين ١٨-٢٣ نيسان ١٩٨٩ مظاهرات شعبية انطلقت من مدينة معان إلى باقي مدن الجنوب احتجاجاً على القرارات الاقتصادية لحكومة زيد الرفاعي، ورافق تلك المظاهرات الاحتجاجية أعمال عنف ذهب ضحيتها عدد من القتلى والجرحى.وقد أدرك الملك حسين الذي كان في أثناء الأحداث في زيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية خطورة ما جرى، فحاول تهدئة الأوضاع فور عودته إلى البلاد، وذلك بإقالة حكومة الرفاعي وتشكيل حكومة انتقالية برئاسة زيد بن شاكر مهمتها توطيد الأمن وإشاعة الحرية ومعالجة الأزمة الاقتصادية وإجراء انتخابات نيابية عامة لأول مرة منذ عام ١٩٦٧، وبعد انجاز هذه المهمات تشكلت حكومة مضر بدران في ٤ كانون الأول ١٩٨٩ التي اتخذت سلسلة إجراءات للإصلاح والانفتاح السياسي ضمن العفو عن المعتقلين السياسيين واعادة المفصولين لأسباب سياسية إلى وظائفهم وتعليق العمل بالأحكام العرفية تمهيداً لإلغائها بعد ٢٢ عاماً من سريانها، ورفع القيود المفروضة على السفر والتنقل والعمل وإنهاء سيطرة الدولة على الصحافة، وفي ٣٠ كانون الأول جرت مناقشة البيان الوزاري لحكومة بدران فنالت ثقة أغلبية النواب.

مقدمة

تظهر أهمية هذا البحث من طبيعة التحولات السياسية الداخلية التي شهدها الأردن عام ١٩٨٩ والتي تحتل مكانة بارزة في التاريخ الأردني المعاصر، على اعتبار ان هذه السنة ليست مجرد مرحلة زمنية تضاف إلى عمر الدولة الأردنية الحديثة فحسب، وانما بوصفها تمثل بداية مرحلة جديدة شهدت سلسلة من الإصلاحات السياسية التي ألقت بظلالها على المشهد السياسي الأردني، مما جعل عام ١٩٨٩ يمثل البداية الحقيقية للتوجه نحو الخيار الديمقراطي وتعد حداً فاصلاً بين حقبتين تاريخيتين لكل منهما ملامحها على الصعيد الداخلي، ومن هنا جاءت الدراسة بهدف التعرف على طبيعة الأحداث التي شهدها الجنوب الأردني وانعكاساتها على الحياة السياسية الداخلية خلال المدة من نيسان– كانون الأول ١٩٨٩. لقد تم تقسيم البحث على محاور عدة تناول أولها الإجراءات الحكومية الاقتصادية وتطرق ثانيها إلى بداية الأحداث في معان وامتدادها إلى باقي مدن الجنوب وعالج ثالثها استقالة حكومة الرفاعي وتشكيل الحكومة الانتقالية، وناقش رابعها انتخابات المجلس النيابي الحادي عشر، وجاء خامسها مركزاً على تشكيل حكومة مضر بدران ومنحها ثقة مجلس النواب.

أولاً– الإجراءات الحكومية الاقتصادية شهد الاقتصاد الأردني خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي أزمة اقتصادية حادة تمثلت في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون نسبة النمو السكاني ومن ثم هبوط مستوى معيشة المواطن الأردني، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع العجز في الموازنة العامة، وزيادة أعباء المديونية الخارجية، وتزايد معدلات التضخم، وتدهور سعر صرف الدينار، ونضوب الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي، وقد صاحب ذلك تغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية الإقليمية والمحلية أدت إلى انحسار مصادر التمويل المتاحة للاقتصاد الأردني، إذ انخفضت المساعدات العربية للمملكة بناء على مقررات قمة بغداد، وهبطت حوالات الأردنيين في الخارج لاسيما في الخليج العربي بسبب الركود الاقتصادي في المنطقة الناشيء عن هبوط أسعار النفط، وانخفض الطلب على العمالة الأردنية، وتقلص حجم الصادرات الوطنية.(المملكة الأردنية الهاشمية،د.ت، ص٧)يضاف إلى ذلك ان قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية في ٣١ تموز ١٩٨٨ الذي اثر سلباً على الاقتصاد الأردني من خلال تراجع الدعم الخارجي المقدم للملكة والمرتبط بالقضية الفلسطينية من ناحية، وتقلص تحويلات العاملين في الخارج من ذوي الأصول الفلسطينية وقيام البعض بسحب جزء من أموالهم المودعة في المصارف الأردنية وتحويلها إلى الخارج وكذلك تراجع الطلب من قبلهم على الاستثمار في المملكة نتيجة تخوفهم من تبعات هذا القرار على وضعهم داخل البلد من ناحية أخرى (الرشواني،٢٠٠٣م،ص٩-١٠) فضلاً عن الأعباء المالية الكبيرة بسبب التوسع في النفقات الدفاعية والأمنية التي تستقطب ما يقرب من ثلث الموازنة العامة (المومني والبيطار،١٩٩٢م،ص٥٠-٥١) إلى جانب الديون المترتبة على العراق جراء استخدام ميناء العقبة واستيراد سلع أردنية إبان حرب الخليج الأولى (١٩٨٠–١٩٨٨) والتي بلغت نحو ٨٣٥ مليون دولار عام ١٩٨٩ (محافظة،٢٠٠١م،ص٣٣٣)كانت الإجراءات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها الحكومة الأردنية في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ ومطلع عام ١٩٨٩، قد أسفرت عن ارتفاع أسعار كثير من المواد والسلع، خاصة بعد ان فرضت الحكومة رسوماً جديدة على السلع المستوردة تراوحت بين ٢٠–٣٠٪ على معظم المواد الاستهلاكية ومنعت استيراد ما يسمى بالسلع الرفاهية التي تشمل السيارات ومواد التجميل والثلاجات وأجهزة التلفزيون والراديو وأثاث المنازل والمكاتب وغيرها، وتبين ان سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة، كان لها اثر سلبي على الطبقة الوسطى التي تؤلف نحو ٦٠٪ من السكان، فقد أدى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدينار إلى انخفاض حقيقي في دخلها وتدني محسوس في معيشتها .(وكالة الأنباء العراقية،١٩٨٨م،ص٤)وفي أواخر آذار ١٩٨٩ أعلنت الحكومة عزمها على إعادة جدولة الديون الخارجية للبلاد بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، فأثار ذلك قلق المواطنين واضطرابهم وتذكروا ان إعادة جدولة الديون في كثير من دول العالم تعني مزيداً من إجراءات التقشف الاقتصادية ومزيداً من الفقر للطبقات الفقيرة والمتوسطة ومزيداً من الإثراء للأغنياء لاسيما بعد تسرب معلومات عن بعض شروط الصندوق مثل تخفيض سعر الدينار الأردني بحيث يصبح سعر الدولار الأمريكي الواحد بين ٦٥٠–٨٠٠ فلس، وانتشرت شائعات عن عزم الحكومة على إلغاء دعمها لبعض السلع الأساسية مثل الخبز والسكر والأرز ورفع أسعار بعض الخدمات كالماء والكهرباء والتخلي عن القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص. (محافظة،٢٠٠١م،ص٦٩)وسعياً إلى التصحيح الاقتصادي الذي جرى التفاوض بشأنه مع صندوق النقد الدولي (عودة،٢٠٠٩م،ص٤٢٠-٤٢١) قرر مجلس الوزراء برئاسة زيد الرفاعي في ١٥ نيسان ١٩٨٩، زيادة أسعار المنتجات النفطية بنسبة تراوحت بين ١١–٢٣٪، والسكائر المحلية والمستوردة بنسبة ٢٥٪، والمشروبات الروحية بنسبة تراوحت بين ٤٠–٥٠٪، والمشروبات الغازية والمياه المعدنية بنسبة ١٨٪ ومواد التنظيف الكيميائية بنسبة ٢٥٪، والحديد المستعمل في أعمال البناء والإنشاءات بنسبة ٩,٥٪، ورفع أجور المكالمات الهاتفية ورسوم الهواتف ومضاعفة أسعار المياه في وادي الأردن، وزيادة رسوم تسجيل السيارات وترخيصها، وفرض ضريبة للدولة على إنتاج الفوسفات والبوتاس، وتخفيض الدعم الحكومي للشعير والنخالة وزيت الزيتون والحليب المجفف (وكالة الأنباء العراقية،١٩٨٩م،ص٦]-٧)(مجلة التضامن،١٩٨٩م،ص٣٦)() (محافظة،٢٠٠١م،ص٧٠)ويذكر عدنان أبو عودة

المستشار السياسي للملك حسين، ان رئيس الوزراء زيد الرفاعي جاء إلى الديوان الملكي ومعه حنا عودة وزير المالية وطاهر كنعان محافظ البنك المركزي ليشرح للملك قرار الحكومة برفع أسعار المحروقات وكان بمعية الملك كل من زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي والفريق طارق علاء الدين مدير المخابرات العامة، ولما انتهى الوزير من الحديث سأل الملك الحضور ان كان هناك أي سؤال فوّجه أبو عودة سؤالاً إلى رئيس الحكومة حول أثر هذه القرارات على الطبقة الوسطى وعلى مستوى معيشتها وحذر من إعلان هذا القرار في شهر رمضان ومن نتائجه على ذوي الدخل المحدود غير ان وزير المالية ومحافظ البنك أكدا ان هذه الزيادة في الأسعار لن تؤثر على ذوي الدخل المحدود وان ليس هناك مبرر للخوف أو الحذر (محافظة،٢٠٠١م،ص٦٩)وفي ١٦ نيسان ١٩٨٩ عقد ولي العهد الأمير حسن بن طلال اجتماعاً في الديوان الملكي حضره ذوقان الهنداوي رئيس الوزراء بالوكالة وهاني خصاونة وزير الأعلام ورجائي الدجاني وزير الداخلية وخالد الحاج حسن وزير النقل والفريق عبد الهادي المجالي مدير الأمن العام واللواء عبد الحافظ مرعي الكعابنة مدير الاستخبارات العسكرية والعميد ضيف الله الزبن مدير الأمن العسكري، ودار حديث الأمير حسن حول احتمالات ردود فعل المواطن الأردني على قرار حكومة الرفاعي آنف الذكر، وقد أكد جميع المسؤولين عن الأمن الداخلي ان ليس لديهم أي معلومات حول احتمال القيام بأي ردود فعل سلبية على ذلك القرار، وفي نهاية الاجتماع سأل هاني خصاونة الأمير عن أسباب تساؤله حول ردود الفعل المتوقعة وهل لديه أية معلومات حول الموضوع، فأجابه الأمير ان ليس لديه شيء يقوله في هذا الصدد ولكنه أراد ان يستوضح من الحضور عن أي معلومات لديهم، ومن الجدير بالذكر ان الملك حسين غادر إلى واشنطن في ١٧ نيسان ١٩٨٩ يرافقه زيد الرفاعي رئيس الوزراء وزيد بن شاكر ورئيس الديوان الملكي ومروان القاسم وزير الخارجية، فتولى الأمير حسن منصب نائب الملك وذوقان الهنداوي رئيس الحكومة بالوكالة (محافظة،٢٠٠١م،ص٧٠-٧١)

ثانياً: بداية الأحداث في معان وامتدادها إلى باقي مدن الجنوب إذا كانت الإجراءات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها حكومة زيد الرفاعي لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد الأردني ولاسيما رفع أسعار المحروقات وسلع أساسية أخرى الشرارة التي أشعلت المظاهرات الشعبية في الشارع الأردني ،(Avi Shlaim،2007،p474) فهناك أسباب أخرى دفعت بهذا الاتجاه منها غياب المشاركة الشعبية في عمليات صنع القرار في البلاد أثر حل مجلس النواب قبيل فك الارتباط مع الضفة الغربية، وتفشي الفساد في أجهزة الدولة والتضييق على الحريات الصحفية وسيطرة الحكومة على وسائل الأعلام، والاستمرار في تطبيق الأحكام العرفية وتعطيل الحياة الحزبية، وزيادة الإنفاق على المؤتمرات والندوات وغيرها على الرغم من الضائق الاقتصادية، وفشل بعض المشروعات الاقتصادية الكبيرة مثل مصانع الزجاج ومصانع الخشب واسمنت الجنوب وغيرها، وكثرة الأخطاء في الإدارة الاقتصادية للحكومة وتدهور دخول أغلبية المواطنين وتراجع مستوى معيشتهم وتعميق الهوية الطبقية في المجتمع الأردني بإثراء القلة الغنية وإفقار الغالبية الساحقة من الشعب (الشتاق،٢٠١٢م،ص٣٩٤)،(محافظة،٢٠٠١م،ص٨٨-٩٠)اندلعت أحداث الجنوب في ١٨ نيسان ١٩٨٩ ،(Avi Shlaim،2007،p474) التي أطلق عليها هبة نيسان أو انتفاضة نيسان الأردنية (الشلبي،٢٠٠٠م،ص١٨) عندما أضرب سائقي سيارات الأجرة عن العمل في معان الواقعة على مسافة ٢١٦ كم جنوب العاصمة عمان، احتجاجاً على رفع أسعار البنزين، وطالبوا بزيادة أجور النقل القديمة على خط معان– عمان والبالغة ١,٧ ديناراً للراكب الواحد، في ظل تأخر وزارة النقل عن إعداد قائمة بأجور النقل على طرق المملكة في ضوء ارتفاع أسعار المحروقات، وسرعان ما تحول الإضراب إلى مظاهرة احتجاجية هتفت بسقوط حكومة الرفاعي "لا رفاعي بعد اليوم"، واتجه المتظاهرون إلى مبنى المحافظة ومديرية الشرطة وقذفوهما بالحجارة، وقد تمكنت الشرطة من صد المتظاهرين بإلقاء القنابل الدخانية وإطلاق العيارات النارية في الهواء، ثم اتجه المتظاهرون نحو مركز أمن مدينة معان وقسم الدوريات الخارجية حيث أحرقوا بعض السيارات الحكومية وانطلقوا بعدها يعتدون على المؤسسات العامة مثل العيادات الصحية والمراكز التموينية وشبكة الاتصالات والبنوك وبعض المحلات التجارية، فطلب المحافظ جمال المؤمني ومدير الشرطة العقيد غازي الزريقي تعزيزات لقوات الشرطة في المدينة، فتم إرسال ست سيارات من شرطة الجفر غير ان هذه القوة لم تتمكن من دخول المدينة بسبب قلة عدد أفرادها وإطلاق النار عليها من المتظاهرين (محافظة،٢٠٠١م،ص٧٢)ومنذ الساعات الأولى لاندلاع حركة الاحتجاج انتقل نائب الملك الأمير حسن إلى مسرحها في معان يرافقه الفريق عبد الوهاب المجالي مدير الأمن العام وعدد من المسؤولين العسكريين والمدنيين للاطلاع بنفسه على سير الأحداث وتهدئة المتظاهرين واستعادة النظام، فتوجه إلى مركز المدينة للاتصال بالمتظاهرين إلا أنهم رشقوا سيارات الموكب بالحجارة، وقد شاهد الأمير في جولته الدمار الذي أحدثه المحتجون في المؤسسات العامة والبنوك، ثم التقى بوجهاء معان في نادي ضباط الأمن العام وقد أبدى أسفه الشديد لما شاهده وأعرب عن استغرابه لما قام به المتظاهرون وأوضح انه كان بالإمكان التعبير عن مطالبهم من خلال الحوار لا من خلال التدمير والتخريب، ومع هذا فأن جهود الأمير لم يحالفها النجاح فعاد إلى عمان(محافظة،٢٠٠١م،ص٧٢)وفي ١٩ نيسان عادت قوات الشرطة إلى وسط مدينة معان لإيقاف أعمال التخريب في المؤسسات العامة والخاصة،

فحدثت مصادمات أسفرت عن مقتل ثلاثة مواطنين وجرح العديد من المدنيين والشرطة، عندها اتصل المحافظ برئيس البلدية وابلغه إذا لم يتوقف المتظاهرون عن إطلاق النار فسوف يتدخل الجيش لإيقاف أعمال العنف، وقد استجاب الأهالي لهذا الإنذار وتوقف إطلاق النار وشهدت المدينة هدوءاً تاماً إلى ان دخل الجيش المدينة في اليوم التالي وفرض منع التجول وأجرى تفتيشاً عن الأسلحة في المنازل واعتقل عدد من الأشخاص بتهمة استغلال المظاهرات لإثارة أحداث الشغب وانتهت بذلك أعمال العنف في المدينة، وهنا تبدو مفارقة فمن معان انطلقت إمارة شرق الأردن ومنها بدأت حركة الاحتجاج وانتقلت إلى بقية مدن الجنوب دون غيرها من مناطق المملكة ولعل ذلك يعود إلى أن معان الواقعة في أقصى جنوب البلاد وطريقها إلى عمان من أطول الطرق فمن الطبيعي أن يتأثر سائقي سيارات الأجرة فيها بارتفاع أسعار المحروقات فضلاً عن شعور سكان معان والمحافظة بأسرها بإهمال الحكومات المتعاقبة لهم، فعلى الرغم من إقامة مصنع للزجاج وآخر للأخشاب ومنجم للفوسفات فيها فإن معظم عمالها وفنيها من خارج المحافظة، وكذلك شكوى السكان من نقص الخدمات الصحية وتدنيها ومن اقتصار التعليم على المدارس الثانوية بحيث تخلو المحافظة من كلية جامعية باستثناء كلية الشوبك الزراعية (محافظة،٢٠٠١م،ص٩٣)فضلاً عن استفادة الكثير من سكان الجنوب الأردني من حرب الخليج الأولى نتيجة نقلهم البضائع والمعدات بين ميناء العقبة وبغداد، ومع توقف الحرب انقطعت نسبياً الحاجة العراقية من ميناء العقبة فأصبح أولئك عاطلين عن العمل في ظل الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار،(لنت،١٩٩٠،ص٣٦٥) ومن اللافت للنظر ان شعارات المتظاهرين كانت عدائية تجاه رئيس الوزراء زيد الرفاعي وحكومته حيث اتهم بسوء الإدارة وخاصة فيما يتعلق بقضايا الفساد،(الشلبي،٢٠٠٠م،ص٢٩) في حين لم يوجه أي احتجاج ضد الملك حسين بل على العكس كانت التظاهرات تهتف باسم الملك والأمير حسن تأكيداً على الولاء والإخلاص (العمر،١٩٩٧م،ص١٠٣) ومن تلك الهتافات "يعيش جلالة الملك وليسقط زيد الرفاعي، (صحيفة العرب العالمية،١٩٨٩م) وكأن لسان حالهم يقول " الولاء للنظام شيء والسكوت على السيئات شيء آخر.(موسى،١٩٩٦،ص٥٢١)بعد ساعات من اندلاع المظاهرات في معان تسربت أخبارها إلى القرى في المحافظة والى مدينة الطفيلة وقراها حيث قامت المظاهرات التي اصطدمت بقوات الشرطة، وأسفرت أحداث الطفيلة عن إصابة نحو ٣٠ جريحاً من الطرفين، وقد فرض على المدينة حظر التجول في اليوم التالي، غير ان المتظاهرين تمكنوا من حرق منزل مدير الشرطة وسيارة المحافظ وعدد من السيارات الحكومية وحافلات نقل الركاب التابعة لشركة جت ،(محافظة،٢٠٠١م،ص٧٤) ثم امتدت حركة الاحتجاج إلى مدينة الكرك وفيها تحولت الحركة من مرحلتها العفوية احتجاجاً على رفع الأسعار إلى مرحلة جديدة اتخذت طابعاً سياسياً تجلى في رفع قائمة مطالب محددة وإصدار بيانات ومذكرات تندد بالفساد الحكومي ومصادرة الحريات العامة، ففي ١٩ نيسان عقد اجتماع شعبي في غرفة تجارة الكرك حضره نحو ٦٠ شخصية كركية، وتوصل المجتمعون إلى صياغة مذكرة بمطالب أهل الكرك، وقام رئيس البلدية عبد الله الضمور يرافقه وفد من المجتمعين بزيارة المحافظ محمد حسين الشوبكي وسلمه المذكرة التي طالبت باستقالة حكومة زيد الرفاعي وتأليف حكومة وطنية قادرة على تحمل المسؤولية وتتجاوب مع مطالب الشعب ومحاربة الفساد المالي والإداري في الدولة ومحاسبة المسؤولين عنه وكذلك إلغاء قرارات رفع الأسعار وإجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة وإطلاق الحريات العامة وإلغاء قانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ والاستعاضة عنه بقانون انتخابي عصري وديمقراطي، بعد ذلك تحرك الوفد إلى ساحة الجامع في الكرك حيث تليت المذكرة أمام المتظاهرين والقى كل من عطيوي المجالي رئيس بلدية الربة والمحامي جميل المحادين خطاباً في المتظاهرين والذين اندفعوا إلى مبنى المحافظة ورموها بالحجارة واصطدموا بالشرطة فأصيب العديد بجروح، واحرق المتظاهرون مبنى البريد وسيارة رئيس البلدية والحقوا أضراراً ببنك الإسكان، وفي مساء اليوم نفسه نظمت مظاهرة في بلدة المزار الجنوبي رددت شعارات تطالب بإلغاء الإجراءات الحكومية واقالة حكومة الرفاعي، وتمكن المتظاهرون من إحراق بنك الإسكان والمؤسسة الاستهلاكية العسكرية، وتظاهر أهالي القطرانة وغور الصافي وقاموا بأعمال مماثلة في اليوم التالي.(محافظة،٢٠٠١م،ص٧٥-٧٦)وفي ١٩ نيسان التقى الأمير حسن نائب الملك بأعضاء مجلس الأعيان وبحضور رئيس الوزراء وكاله ووزير الداخلية ووزير الأعلام وقد أطلعهم الأمير على تفاصيل الأحداث التي وقعت في جنوب البلاد ودعا إلى عقد مؤتمر عام لدراسة الأوضاع الاقتصادية وأبدى تفهمه لتطلعات المواطنين المشروعة وأكد حرصه على الاستقرار "وان الحوار الهادف البناء هو الوسيلة الوحيدة للتفاهم"، ثم شرح وزير الداخلية رجائي الدجاني أسباب الأحداث وتطورها وأكد "ان قوات الأمن تسيطر على الوضع في المدن التي جرت فيها الاضطرابات وان الحكومة حريصة على احتواء الأحداث باللجوء إلى الحكمة والروية وتجنب الاستفزاز والصدام مع المتظاهرين، حتى لا نقع في شرك الصدام واتساع نطاقه بما يخدم أهداف المتآمرين على أمن المملكة"، وأشار الدجاني إلى ان "العلاقة بين نظام الحكم في الأردن والمواطنين تقوم على مفهوم الأبوة ونسعى للحفاظ عليها باستمرار، وهذا ما يميز الأردن عن سواه في التعامل مع حوادث الاضطرابات والشغب، حيث يستخدم غيرنا أسلوب القوة العنيفة من دبابات ومدافع وغيرها (محافظة،٢٠٠١م،ص٧٩-٨٠)وفي ٢١ نيسان أصدرت حكومة زيد الرفاعي بياناً حول الأحداث جاء فيه: " ان سائقي السيارات في معان حرضوا

طلبة المدارس والآهلين على التظاهر وتطور الأمر إلى عملية تخريب متعمدة وعشوائية للمرافق العامة بين رسمية وأهلية، واستهدفت أعمال العنف مراكز الشرطة والسيارات الحكومية، وتطور الأمر إلى استخدام الأسلحة النارية، مما أدى إلى تدمير شبكة المواصلات وتعطيل الكهرباء وإلحاق الأضرار بالممتلكات العامة والخاصة ومن بينها مستشفيات ومدارس وبنوك ومحاكم ومراكز بريد ومحطات مياه ومتاجر".(موسى،٢٠٠٠م،ص٥١٩) ومن جانب آخر ندد الحزب الشيوعي الأردني في بيانه الصادر في ٢٠ نيسان ١٩٨٩ بسياسة الحكومة الاقتصادية والمالية، وهاجم القرارات التي اتخذتها في ١٦ نيسان وطالب بإلغاء الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي، وإلغاء الزيادة في الأسعار والتوقف عن رفع خدمة الديون الخارجية، والنضال من أجل إشاعة الحريات العامة، وزيادة الأجور والرواتب، ودعا الحزب في بيانه إلى عقد مؤتمر وطني واسع لمعالجة القضايا الاقتصادية والمالية، وفي اليوم نفسه بعث رؤساء النقابات المهنية بمذكرة إلى نائب الملك الأمير حسن بن طلال وقعها كل من ليث شبيلات نقيب المهندسين ورئيس مجلس النقباء المهنيين وطارق التل نقيب المهندسين الزراعيين وهاشم خريسات نقيب الصحفيين وممدوح العبادي نقيب الأطباء واسحق الخيري نقيب أطباء الأسنان واحمد العجلوني نقيب البيطريين ووليد عبد الهادي نقيب المحامين وجورج حدادين نقيب الجيولوجيين وتيسير الحمصي نقيب الصيادلة وهاشم سلامة نقيب الممرضات والممرضين، طالبوا فيها الأمير بضبط النفس والتوقف عن مقابلة مظاهر الاحتجاج بالقوة المسلحة وإخراج قوات الأمن من داخل المدن والقرى وتغيير حكومة الرفاعي وتشكيل حكومة وطنية قوية يراقبها برلمان منتخب بنزاهة، كما رفع الكتاب والمثقفون الأردنيون مذكرة إلى الملك في ٢٠ نيسان طالبوا فيها بإعادة النظر في الإجراءات الاقتصادية الأخيرة ومحاسبة المسؤولين عن الفساد وترحيل الحكومة الرفاعية، وتشكيل حكومة ائتلاف وطني تحظى بثقة الشعب الأردني، وإجراء انتخابات نيابية ديمقراطية حرة ونزيهة وبموجب قانون انتخاب جديد ديمقراطي وعصري، وكذلك إلغاء قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية، وإطلاق الحريات العامة وإفساح المجال لأبناء الشعب لتأليف مؤسساتهم الشعبية والسياسية والإفراج عن المعتقلين (محافظة،٢٠٠١م،ص٧٦-٧٧)وفي ذات السياق أصدر الأخوان المسلمين في الأردن بياناً في ٢٤ نيسان تطرق لأحداث نيسان (مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور عبد اللطيف سليمان،٢٠١٢) وما نتج عنها من قتلى وجرحى بسبب "الظلم والحيف الذي وقع على المواطنين وبخاصة في الجنوب من رفع الأسعار وانخفاض الدينار، وفصل كثيرين من أعمالهم ومنع الآلاف من العمل بسبب انتماءاتهم السياسية، وشيوع البطالة والفقر والاعتداء على الأموال العامة والفساد الإداري والمالي"، وأضاف البيان "ولقد نبه الأخوان المسلمون في بياناتهم ومذكراتهم وخطبهم للجهات الرسمية والشعبية إلى مغبة هذه التجاوزات، إن الأخوان المسلمين يعلنون أن هذه الآلام التي نعاني منها تعود إلى عدم تطبيق الشريعة الإسلامية التي توجب مساءلة كل إنسان حاكماً كان أو محكوماً ومحاسبته على ما اقترفت يداه"، وقد طالب الأخوان المسلمون في بيانهم بضرورة توفير الحريات العامة وإجراء انتخابات نزيهة تمكن الشعب من انتخاب ممثليه الحقيقيين وتأليف حكومة صالحة نظيفة وإبعاد الفاسدين أخلاقيا وإدارياً، وإلغاء رفع الأسعار والاقتصاد في النفقات الرسمية ووقف الإسراف والتبذير وإلغاء الإجراءات التي تؤدي إلى هجرة الكفاءات وتحسين أوضاع الريف والبادية والمخيمات وإطلاق سراح المسجونين ظلماً وزوراً وإلغاء الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي،(ابو فارس،٢٠٠٠م،١٧-١٨)وفي ٢٧ نيسان رفع عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية مذكرة إلى الملك حسين تناولت المظالم التي يتعرض لها المواطنون في حرياتهم وأرزاقهم وحقوقهم من قبل الحكومات المتعاقبة، وطالبوا بإعادة النظر في منهج الحكم وتحديد العلاقة بين الحكومة والشعب على أساس الدستور وإرساء القيم والمبادئ والحقوق والحريات الدستورية والعامة وإعادة النظر في النهج الاقتصادي الحكومي(محافظة،٢٠٠١م،ص٧٨)وفي تلك الأثناء كان الملك حسين ورئيس وزرائه زيد الرفاعي في زيارة إلى واشنطن للتباحث مع الإدارة الأمريكية حول جهود السلام في الشرق الأوسط ،(البرازي،١٩٨٩م،ص٢١) وعندما بلغت الملك أنباء الاضطرابات قرر قطع زيارته والعودة إلى البلاد رغم انه كان قد قلل من أهميتها في بادئ الأمر وقبيل مغادرته الولايات المتحدة تحدث إلى التلفزيون الأمريكي حول الاضطرابات الأخيرة وأوضح بان الأزمة الاقتصادية نجمت عن تنصل بعض الدول العربية عن التزاماتها المالية تجاه المملكة (جامعة الموصل،١٩٨٩م،ص٣٨) ،(Avi Shlaim،2007،38p) وصل الملك عمان في ٢٣ نيسان ١٩٨٩، وكان لعودته أثرها الحاسم في توقف حركة الاحتجاج، وبعد اطلاعه على تفاصيل الأحداث مضى لزيارة معان للتعرف على الوضع فيها عن كثب (موسى،٢٠٠٠م،٥١٩-٥٢٠) ويروي آفي شلايم (Avi Shaim) ان فلاح كبير السن خاطب الملك قائلاً: "انت تعرف اننا قدمنا ولاءنا لجدك عندما جاء إلى هذه البلاد وأنت تعرف أننا نقدم لك الولاء ذاته، أما ما دفعنا إلى التمرد، فهو إجراء وزرائك، لم تعد المواد الغذائية الأساسية متوافرة بسبب ارتفاع أسعارها التي لا نستطيع دفعها" ،(Avi Shlaim،2007،p474)وبعد ان عادت الأوضاع إلى مسارها الطبيعي ألقى الملك حسين خطاباً في ٢٦ نيسان ١٩٨٩ أعرب فيه عن آلمه لما حدث، وأوضح ان الاحتجاج سمة من سمات الشعوب الحية، ولكن الاحتجاج لا يكون باللجوء إلى التخريب والحرق والقتل والتدمير، ولا يأخذ شكل تدمير الذات، ذلك أن المراكز الصحية ومضخات الماء التي دمرت إنما أنشئت لمصلحة المواطنين وخدمتهم "أفلا نخجل ونأسى على تدمير الذات؟"، وأكد عزمه

على الإفادة مما حدث والقيام بإصلاحات جذرية في كافة نواحي الحياة في المجتمع الأردني حيث قال: " وسنستخلص منه النتائج والعبر لإعادة البناء في مختلف المجالات الإدارية والاقتصادية والمالية وفي سبيل ذلك سنتخذ كل الإجراءات المطلوبة المناسبة، وسنتجه بخطى أسرع نحو إجراء انتخابات نيابية بقصد توطيد قواعد ومؤسسات المشاركة، بعد ان زالت معظم المحددات والعوائق التي اعترضت طريقها نتيجة ظروف موضوعية فرضت علينا بعد حرب ١٩٦٧، وبعد أن صدر قانون الانتخابات العامة الذي جاء ليوائم الوضع الناجم عن قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية والاعتراف بدولة فلسطين" (محافظة،٢٠٠١م،ص٩٥ لقد أثارت أحداث الجنوب اهتمامات الصحف العربية والعالمية، فعلى سبيل المثال تناولت صحيفة الأهالي المصرية تلك الأحداث واعتبرتها رداً على تدخل صندوق النقد الدولي في الاقتصاد الأردني وأضافت " شهد الأردن في الأيام الماضية اعنف اضطرابات داخلية في تاريخه باستثناء أحداث ١٩٧٠ واضطرابات الأردن تعكس بالتأكيد ضيقاً اجتماعياً من الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطات وكانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير فتحولت الاضطرابات إلى مظاهرات اتهام وإدانة للحكومة"، وقدمت صحيفة الوطن الكويتية في عددها الصادر في ٢٣ نيسان وصفاً مفصلاً للمظاهرات وما رافقها من اعتقالات وأعمال عنف وتخريب (محافظة،٢٠٠١م،ص٨٤)وتناولت صحيفة السفير اللبنانية الأحداث تحت عنوان "تظاهرات واسعة تجتاح مدناً أردنية احتجاجاً على زيادة الأسعار" حيث قالت: "اندلعت أمس تظاهرات واسعة في عدد من المدن الأردنية تخللتها اشتباكات مع الشرطة وإصابة ما لا يقل عن ٢٥ شخصاً بجروح واعتقال ٣٠ آخرين في موجة احتجاج على قرار الحكومة الأردنية برفع أسعار المواد والسلع الاستهلاكية بمقتضى اتفاق مع صندوق النقد الدولي"، وأضافت السفير " ان ألاف الأشخاص تظاهروا أمس في مدينة معان الجنوبية مرددين شعارات معادية للحكومة وعمدوا إلى إحراق إطارات السيارات في الشوارع واقتحام عدد من البنوك وعلقت الصحف العالمية أيضاً على الأحداث الأردنية، فقد عزت صحيفة الفيغارو(صحيفة السفير،١٩٨٩م) الباريسية ما جرى إلى الغلاء والفساد الإداري وتردي الأوضاع الاقتصادية وتساءلت "هل يستطيع الملك التراجع عن التعهدات التي قدمها الصندوق النقد الدولي ويلجأ إلى إصلاحات دستورية؟"، وغطّت صحيفة لوموند Le Mond (مجلة التربية والتعليم،٢٠٠١م،ص١٠١). الأحداث بشكل يومي وأبرزت نجاح القائمين برحيل حكومة الرفاعي، في حين أشارت صحيفة لومانتيه في عددها الصادر في ٢٤ نيسان ١٩٨٩ إلى حملة اعتقالات الشيوعيين وطالبت بالتدخل من أجل إيقاف هذه الحملة والإفراج عن المعتقلين، ونقلت صحيفة التايمز The Times اللندنية تقارير مفصلة وموسعة عن أحداث الجنوب الأردني وأسبابها، وكذلك صحيفة ميدل ايست انترناشيونال Middle East International الصادرة في لندن وأشارت إلى المطالب السياسية التي رافقت الأحداث تحت عنوان "خمسة أيام هزت الأردن"، أما صحيفة نيويورك تايمز New York Times الأمريكية، فقد وصفت الاحتجاج الشعبي الأردني بالشمول والاتساع بحيث ضمت ممثلي النقابات المهنية التي يزيد عدد أعضائها على أربعين ألف شخص، وحددت زميلتها لوس انجلوس تايمز Los Angeles Times الأسباب المباشرة لحركة الاحتجاج بارتفاع الأسعار وسياسة شد الأحزمة، ونشرت صحيفة البرافدا Pravda السوفيتية في ٢٤ نيسان تقريراً مفصلاً عن أحداث الجنوب وما رافقها من حملة اعتقالات (محافظة،٢٠٠١م،ص٨٥-٨٧)وعلى أية حال وعلى الرغم من أن العنف كان حسب قول جيمس لنت James Lunt "إحدى سمات الحياة العامة في العديد من الدول العربية، إلا أن الأردن ظل هادئاً لسنوات طويلة لذا كانت أحداث نيسان ١٩٨٩، صدمة كبيرة للأردنيين أنفسهم وللعالم في الخارج" إذ لم يعرف عن الأردنيين بحسب سليمان موسى "ميلهم إلى العنف والتدمير وسفك الدماء(موسى، ٢٠٠٠م،ص٥٢١)

ثالثاً: استقالة حكومة الرفاعي وتشكيل الحكومة الانتقالية قدم زيد الرفاعي استقالة حكومته في ٢٤ نيسان ١٩٨٩، استجابة للمطالب الشعبية على اعتبار أن هذه الحكومة كانت المسؤولة عن الوضع الذي وصلت إليه البلاد(الرشواني،٢٠٠٣م،ص٣٦). ويروي رئيس الديوان الملكي زيد بن شاكر أنه اتصل بالرئيس الرفاعي ناقلاً إليه رغبة الملك في تقديم استقالته، وقد حاول الرفاعي تأخير موعد الاستقالة لمدة قصيرة من الزمن آملاً التمكن من تهدئة الأحوال، إلا أن الأمر كان محسوماً لدى الملك، مما دفعه إلى تقديم استقالة مقتضبة إلى الملك شكره فيها على دعمه للحكومة طوال مدة تأديتها لمهامها، ولم يشر كتاب الاستقالة إلى الأحداث التي وقعت في المملكة ومما جاء فيها: " وبعد انقضاء أكثر من اربع سنوات وأنا أعمل بجهد متصل مستمر أصبت أشعر بأن لا بد لي أن أستأذن سيدي في أن أقدم استقالتي من منصب رئيس الوزراء وكل جوارحي مفعمة بالرضى عما قدمته لعرشكم السامي ولشخصكم المفدى ولوطني الحبيب, واني إذ ألتمس منكم التفضل بقبول هذه الاستقالة, لأرفع إلى جلالتكم الشكر والامتنان لما شملتموني به وزملائي السادة الوزراء من عطف كريم حفظكم الله وأمد في عمركم ومتعكم بمزيد من الصحة والعافية وأيدكم بنصره, الخادم الأمين زيد الرفاعي. (محافظة،٢٠٠١م،ص٩٩)وفي خطوة هي الأولى من نوعها في تاريخ الحكومات الأردنية، لم يكلف الملك رئيساً جديداً للحكومة كما جرت العادة، أو ان يطلب من الوزارة الاستمرار في تحمل المسؤولية ريثما تتألف حكومة جديدة، بل دعا الامناء العامين للوزارات (وكلاء الوزارات) وكلفهم بتسيير أمور وزاراتهم إلى حين تشكيل الحكومة، واكد لهم في اللقاء الذي حضره الامير حسن ولي العهد وعدنان

أبو عودة المستشار السياسي وزيد بن شاكر، على ان الموقف يستدعي تعاون الجميع لاحداث مراجعة وطنية شاملة ولوضع حد للعبث والاستهتار ولمواصلة البناء والتقدم" (صحيفة العرب،١٩٨٩م)،(صحيفة الجمهورية،١٩٨٩م)،(موسى، ٢٠٠٠م،ص٥٢٠).عهد الملك إلى زيد بن شاكر بتشكيل الحكومة في ٢٧ نيسان ١٩٨٩، (جامعة الموصل،١٩٨٩م،ص١٢) وأشار في كتاب التكليف بما يتمتع به بن شاكر من حس وطني أصيل وانتماء عربي خالص والتزام صادق بتطلعات ومصلحة البلاد، والصدق في التعامل والولاء للأمة وللوطن والتفاني في خدمة الشعب الأردني، وأوضح أن "الحكومة الجديدة في هذه الفترة التي نريدها مرحلة انتقالية للتحضير لمرحلة جديدة تستدعيها الحاجة للتكيف مع المعطيات والظروف المستجدة وتنسجم مع متطلبات التغيير التي يستوجبها التطور الذي تحقق على الساحة الوطنية"، وأكد الملك في كتاب التكليف على العديد من المرتكزات التي ينبغي على الحكومة منحها الأولوية المطلقة والتي أهمها إعادة البناء الإداري في مختلف أجهزة الدولة، والتحضير لعودة الحياة النيابية بعد أن زالت الموانع المعوقات التي نشأت عن حرب حزيران ١٩٦٧، وتعميق جسور التواصل بين المسؤول والمواطن سواء من خلال الاتصال المباشر أم عبر وسائل الأعلام واحترام الحرية المسؤولة في التعبير عن الرأي ودعم حرية الصحافة، فضلاً عن ضرورة عمل الحكومة على ترسيخ قواعد الوحدة الوطنية ومحاربة الفساد واستئصال المحسوبية وتصويب أوضاع النقابات المهنية، والعناية بالقوات المسلحة ضمن الإمكانيات المتاحة (الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية،١٩٨٩م،ص٩٩٤-٩٩٦)ومع أن هذه التوجهات ليست جديدة تماماً إلا انها أعطت انطباعاً بأن الملك حسين يريد أن تكون الأحداث التي شهدتها المدن الأردنية منطلقاً لمرحلة جديدة تواكب إلى حد كبير ما عبر عنه الشارع الأردني من رغبات ومطالب. وفي معرض رده على كتاب التكليف قال زيد بن شاكر: " لقد تشرفت يا مولاي بالثقة الملكية التي أوليتموني أياها بتشكيل الوزارة الأردنية الجديدة، وانني إذ رفع لجلالتكم أسمى آيات الشكر والامتنان على هذه الثقة الغالية، لأدعو الله ان يمكنني وزملائي من أداء الواجب" وأكد بن شاكر على ان التوجيهات التي تضمنها كتاب التكليف والتي أرست قواعد العمل ومنطلقاته في المرحلة الانتقالية القادمة ستكون مرشداً وهادياً للحكومة ومنهاجاً وطنياً تنطلق منه في رسم سياستها ووضع برامجها من أجل إعادة البناء وتوفير الأجواء تمهيداً لاستئناف الحياة البرلمانية في المملكة، وبعد ذلك صدرت الإرادة الملكية بالمصادقة على التشكيلة الوزارية التي تألفت من زيد بن شاكر رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع وسالم مساعدة نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية وطاهر المصري نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للشؤون الاقتصادية ومروان القاسم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية وإبراهيم أيوب للتموين وعبد العزيز الخياط للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية وزهير ملحس للصحة والتنمية الاجتماعية وهشام الخطيب للطاقة والثروة المعدنية وعبد الله النسور للتربية والتعليم وناصر الدين الأسد للتعليم العالي وحمدان الجبر للشؤون البلدية والقروية والبيئة وشفيق الزوايدة للأشغال العامة والإسكان وعوض خليفات للشباب وينال حكمت للسياحة والآثار وإبراهيم عز الدين وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وعدنان بدران للزراعة ومحمد صالح الكيلاني للمياه والري ونصوح المجالي للثقافة والأعلام وزياد عناب للصناعة والتجارة وباسل جردانة للمالية وراتب الوزني للعدل وزياد فريز للتخطيط وجمال البدور وزيراً للعمل،(الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية،١٩٨٩م،ص٩٩٧-٩٩٩)

ويمكن وصف الحكومة الجديدة بانها حكومة فريق العمل نظراً لطبيعة الأهداف المتوخاة من تشكيلها من جهة ومؤهلات أعضائها وإمكاناتها من جهة أخرى، فقد تم اللجوء إلى تعيين وزراء معظمهم حملوا حقائب وزارية في السابق وأثبتت الظروف نجاح توجهاتهم في أثناء توليهم المسؤولية، أما البعض الاخر فمن قدماء موظفي القطاع العام وقد اثبتوا بالتجربة تمرسهم في تحمل المسؤولية وخبرتهم في مواجهة الظروف)ولعل الهاجس الأمني الذي كان طاغياً على غيره من الهواجس، في أثناء أحداث الجنوب وبعدها، هو الذي دفع العاهل الأردني إلى اختيار قائد عسكري هاشمي موثوق لرئاسة الحكومة الجديدة، كما ان الملك لم يحبذ تكليف احد خصوم زيد الرفاعي بتأليف الحكومة الجديدة، خشية من قيامه بإجراءات انتقامية والتشهير بالحكومة المستقيلة ورئيسها مما قد يسيء إلى سمعة النظام السياسي الأردني ويهز صورته في الداخل والخارج (الشبول،١٩٨٩م،ص١٥)

أحدث تأليف الحكومة الجديدة ارتياحاً في مختلف الأوساط الشعبية ولكنه ارتياح مشوب بالحذر والترقب، فبعد مرور ثلاثة ايام على تأليف الحكومة أخذت الوفود الشعبية من الطفيلة واربد والكرك والبلقاء والسلط وغيرها من مناطق المملكة تؤم الديوان الملكي وتلتقي بالملك لتعرب له عن ولائها وإخلاصها للعرش الهاشمي، وتدفقت البرقيات والمذكرات على الديوان الملكي تطالب بالإفراج عن المعتقلين الذين شاركوا في حركة الاحتجاج والمعتقلين السياسيين من قبل ذلك، وتنادي بإشاعة مناخ من الحرية والحوار في البلاد، وقد استجاب الملك والحكومة لهذه المطالب، فافرج عن معظم المعتقلين الذين شاركوا في أحداث الجنوب باستثناء الشيوعيين الذي بلغ عددهم ٦٢ شخصاً، وقد نظم أهالي هؤلاء المعتقلين عدة اعتصامات أمام مبنى رئاسة الوزراء احتجاجاً على الاستمرار في اعتقالهم، وقد تم الإفراج عنهم في ٢ أيلول ١٩٨٩ بعفو ملكي خاص (محافظة،٢٠٠١م،ص١٠٠)بهدف إنهاء أخر اثر لأحداث نيسان والتقدم نحو المزيد من الانفراج السياسي سيما وان البلاد مقبلة على مرحلة دستورية جديدة تتمثل في انتخاب مجلس نواب جديد لأول مرة منذ ٢٢ عاماً (مجلة التضامن،١٩٨٩م،ص٥)ومن جهة أخرى قامت حكومة زيد

بن شاكر بإقالة مدير الأمن العام الفريق عبد الهادي المجالي وتعيين اللواء فاضل علي فهيد أحد المقربين من رئيس الحكومة بدلاً عنه، ولكن هذا الإجراء أدى إلى استقالة أربعة من كبار ضباط الأمن العام بحجة أنهم جميعاً أقدم رتبة من المدير الجديد وهم كل من اللواء نصوح محي الدين واللواء يوسف غرايبة واللواء غازي جرار واللواء محمود الخشمان، ومن جانبه قام الملك حسين بجولات على المحافظات خلال مدة الحكومة الانتقالية مثلما قام رئيسها والوزراء وكبار المسؤولين بجولات مماثلة بهدف الاطلاع على مطالب المواطنين ومشكلاتهم والسعي إلى حلها، وساهمت هذه الزيارات في بث الطمأنينة في النفوس وخلق ارتياح عام في البلاد ظهر بوضوح في الصحف ووسائل الأعلام الأخرى (محافظة،٢٠٠١م،ص١٠٥) ويأتي هذا في إطار تعميق التواصل بين المسؤول والمواطن من خلال الحوار الهادئ الهادف سواء بالاتصال المباشر أو عبر وسائل الأعلام وفي إطار حرية التعبير عن الرأي ودعم حرية الصحافة، استدعى رئيس الوزراء زيد بن شاكر عدداً من الصحفيين المفصولين من وظائفهم والممنوعين من الكتابة مثل فخري قعوار ولميس أندوني، واصدر تعليماته إلى وزارة الأعلام لتولي مهمة عودتهم إلى ممارسة أعمالهم مشيراً إلى أنه وبتوجيه من الملك حسين فان الحكومة تولي الأسرة الصحفية كل دعم وعناية، كما وانها تحرص على توفير الأجواء المناسبة والمناخ الملائم لتؤدي الصحافة دورها الوطني المطلوب ومن جهة أخرى أكد وزير الأعلام نصوح المجالي في اجتماع مع عدد من ممثلي الأسرة الصحفية ان الصحافة أصبحت أمام عهد جديد تمارس فيه دورها الوطني والقومي بحرية ومسؤولية، وقد أعتبر نقيب الصحفيين الأردنيين هاشم خريسات التوجه الحكومي الجديد تكريماً للصحفيين وتعزيزاً لدورهم في أداء رسالتهم مشيراً إلى انه ولأول مرة يتضمن كتاب التكليف الملكي نصاً حول الصحافة، وأضاف أن نقابة الصحفيين ترى في موقف رئيس الحكومة تجاه الصحافة والصحفيين مبادرة أولية تستحق الشكر في اتجاه معالجة أوضاع الصحافة بما يضمن الحرية الصحفية ويحقق الأمن النفسي والوظيفي من اجل الإسهام في فتح قنوات الحوار المسؤول لخدمة المواطن، وأعرب خريسات عن أمله في ان تتبلور الاتجاهات الجديدة لحرية الرأي في إجراءات لاحقة لتنظيم العمل الصحفي بما يتناسب وأجواء إعادة الحياة النيابية للبلاد.(الشبول،١٩٨٩م،ص٤٦)واجتمع رئيس الوزراء برؤساء النقابات المهنية وأكد لهم حرص الحكومة على ان تقوم النقابات بدورها الوطني الذي نشأت من أجله ورداً على ذلك قال ليث شبيلات نقيب المهندسين ورئيس مجلس النقباء ان الناس لا يسلكون طريقاً فرعية إلا عندما تتعطل الطرق الرئيسية، ولهذا تضخم دور النقابات المهنية في المرحلة السابقة نظراً لتعطيل بعض وسائل التمثيل الشعبي وأهمها البرلمان، وقد جاء هذا الاجتماع في إطار تصويب أوضاع النقابات المهنية الذي دعا إليه كتاب التكليف. (وكالة الانباء العراقية،١٩٨٩م،ص١٢-١٣)كذلك اتخذت الحكومة الانتقالية سلسلة من التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية ساعدت في استقرار سعر الدينار وعززت الثقة بالعملة الوطنية ومنها إعادة العمل بأحكام المادة (٢٥) من قانون البنك المركزي الأردني التي تنص على ربط الدينار بحقوق السحب الخاصة والعودة إلى تحديد أسعار العملات الأجنبية وإصدار نشرة صباحية كل يوم بهذه الأسعار وإلزام البنوك التجارية والشركات المالية المتخصصة بها بهدف استعادة الثقة والاستقرار بالدينار، وفرض البنك المركزي احتياطياً الزامياً على البنوك التجارية بالنسبة لودائعها بالعملات الأجنبية، كما واصلت الحكومة المباحثات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتزمت ببرنامج التصحيح الاقتصادي الذي اقترحه الصندوق ووافقت عليه الحكومة وبذلك فتح الباب أمامها للتفاوض حول جدولة الديون الخارجية الأردنية، كذلك اصدر البنك المركزي في مطلع آب ١٩٨٩ تعليمات باعتماد سعرين لصرف الدينار مقابل العملات الأجنبية: الأول رسمي يطبق لشراء المواد التموينية الأساسية والسلع المسعرة من قبل وزارة التموين بما في ذلك الأدوية والثاني: يطبق لشراء بقية المواد والسلع والصادرات الأردنية، وفي ١٠ تشرين الأول ١٩٨٩ اتخذ مجلس الوزراء قراراً تضمن رفع الحظر على استيراد ١١ سلعة بينها السيارات والأجهزة الكهربائية والأثاث ابتداء من مطلع عام ١٩٩٠ (محافظة،٢٠٠١م،ص١٠٨)

رابعاً: انتخابات المجلس النيابي الحادي عشر تعد الانتخابات مظهراً من مظاهر الديمقراطية وانعكاساً للمشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي وتمثل الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٩، بداية التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية، والانطلاقة الأولى لسلسلة من العمليات الانتخابية، بعد فترة من الركود السياسي الذي مرت به البلاد بسبب ظروف الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، ومثلما كان ذلك الاحتلال سبباً في تعطيل الحياة النيابية في المملكة، فإن فك الارتباط مع الضفة الغربية أسهم هو الآخر في استئنافها من جديد وجاءت حركة الاحتجاج في الجنوب الأردني على القرارات الاقتصادية لحكومة الرفاعي وما رافقها من أعمال عنف هددت أمن البلاد واستقرارها لتدفع القيادة الأردنية إلى إعلان عزمها على اتخاذ الإجراءات اللازمة والاتجاه بخطى أسرع نحو إجراء انتخابات نيابية ،(موسى، ٢٠٠٠م،ص٥١٩) وذلك بهدف التخفيف من حدة تلك الاضطرابات وتهدئة الأوضاع لاسيما وان المجتمع الأردني آنذاك كان يمر بمرحلة نمو وتحديث كبيرة من ابرز ملامحها النهضة التعليمية الشاملة التي جعلت المملكة تحتل مركزاً متقدماً في الوطن العربي، وأدت إلى تطور الوعي السياسي لدى المواطن الأردني وجعلته يشعر بالحاجة إلى وجود مؤسسات سياسية مستقرة وذات فاعلية وتأثير لتفسح المجال أمام المشاركة الشعبية وتحافظ على حقوق الفرد والمجتمع

(الراشدان،١٩٩٤م،ص١٠٦)،(الشلبي،٢٠٠٠م،ص٣٠)وفي هذا الضوء نذكر ما قاله خير الدين حسيب: "يبقى الخيار أمام الأنظمة العربية هو بين تطور ديمقراطي سلمي وتدريجي ومنظم ولكنه حقيقي، وبين ثورة ديمقراطية عنيفة لا تبقي ولا تذر وبكلفة اجتماعية عالية" (حسيب،١٩٨٩م،ص٥) وقد اختار النظام السياسي الأردني البديل الأول رأت الحكومة الأردنية ان أولى الخطوات في هذا الاتجاه إعادة النظر في قانون الانتخاب ليتلاءم مع طبيعة العلاقة المستجدة مع الفلسطينيين ،(شيغف،١٩٨٩م،ص٧٢٢) وأكد الملك حسين على ان عملية إعادة النظر في النظام الانتخابي من حيث توزيع المقاعد تأتي من اجل تمثيل جميع شرائح المجتمع وليمارس الجميع حقهم في الانتخابات (مجلة التضامن،١٩٨٩م،ص٤) ويذكر ذوقان الهنداوي عضو اللجنة الوزارية المكلفة بتعديل قانون الانتخاب في حديث صحفي مع مجلة الوطن العربي: "عندما كان يبحث قانون الانتخاب وكنت رئيس الديوان الملكي، كان رئيس الوزراء يأتي ويعرض على الملك نتائج بحث ذلك القانون ولاحظ جلالة الملك ان المادة (١٨) سلبية إذ تمنع أي شخص ينتسب إلى تنظيم غير مشروع ان يرشح نفسه للانتخابات، وعندما تقرر إبقاء تلك المادة اشترط الملك على الحكومة عدم وضعها موضع التنفيذ، واذكر ان جلالة الملك كان يقول في اجتماعه مع المسؤولين لنفرض بأن الشعب قد انتخب عدداً من الشيوعيين، فما هو الضرر إذا كان الشعب راضياً عن ذلك(مجلة الوطن العربي،١٩٨٩م،ص٢٤) وفي ٤ تموز ١٩٨٩ صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء بتعديل قانون الانتخاب لسنة ١٩٨٦، وتم نشره من الصحيفة الرسمية في ٨ تموز كقانون مؤقت برقم ٢٣ لسنة ١٩٨٩، تحت مسمى "قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٨٩" وبموجبه تمت زيادة مقاعد مجلس النواب من ٧٢ مقعداً إلى ٨٠ مقعداً، واعتبرت كل محافظة دائرة انتخابية واحدة باستثناء محافظة العاصمة قسمت إلى ٦ دوائر انتخابية ومحافظة اربد إلى ٥ دوائر انتخابية ثم صدرت إرادة ملكية أخرى بإجراء الانتخابات النيابية على ان يحدد مجلس الوزراء موعدها، وقد حدد مجلس الوزراء الموعد في ٨ تشرين الثاني ١٩٨٩ على ان يبدأ الترشيح لها اعتباراً من ١٤ تشرين الأول ولمدة ثلاثة أيام فقط، وفي صباح اليوم المحدد بدأ الترشيح لعضوية مجلس النواب وقد بلغ عدد المرشحين ٦٤٨ مرشحاً ومرشحة من مختلف التيارات السياسية والاجتماعية الأردنية (محافظة،٢٠٠١م،ص١٢٢)أخذت الحملة الانتخابية شكل الندوات واللقاءات في النوادي والجمعيات والنقابات المهنية وتعليق اللافتات على الجدران والإعلانات في الصحف في مختلف مناطق المملكة، وقد تناولت برامج المرشحين وشعاراتهم موضوعات عديدة منها حماية الدستور والحريات العامة وبناء دولة المؤسسات وحرية الرأي والتعبير والتنظيم السياسي وترسيخ الوحدة الوطنية وإلغاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية، ودعم القوات المسلحة والانتفاضة الفلسطينية ورفض الحلول الاستسلامية لقضية فلسطين وتعزيز التضامن العربي والتعاون الإسلامي، وكذلك محاربة الغلاء ودعم السلع الأساسية وزيادة الإنتاج ووضع الحلول الاقتصادية والمالية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتشجيع الزراعة والصناعة الوطنية وتخفيض الرسوم الجامعية والتوسع في التعليم العالي والنهوض بواقع المرأة والاهتمام بالأسرة (الزعبي،٢٠٠١م،٣١)وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٨٩ توجه الناخبون الأردنيون في ٢٠ دائرة انتخابية إلى صناديق الاقتراع لأختيار ٨٠ نائباً من بين ٦٤٨ متنافساً في جميع أنحاء المملكة في أول انتخابات نيابية منذ ٢٢ عاماً لا تضم ممثلين عن الضفة الغربية (صحيفة الدستور،١٩٨٩م،ص٧)وقد بلغ عدد المسجلين في جداول الانتخابات ١,٠١٩,٤٩١ وعدد حملة البطاقات الانتخابية ٨٧٧,٤٧٥ في حين بلغ عدد المقترعين ٥٥٥,٣٩٧ علماً ان سكان المملكة الأردنية الهاشمية آنذاك كان ٣,٢٦٨,٧٩٨ نسمة.(نوفل،٢٠٠١م،ص٥٢).جرت الانتخابات في جو من الهدوء والحرية والنزاهة،(شحوري،١٩٨٩م،ص٢٢)وقد أعلن سالم مساعده نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية النتائج الرسمية لتلك الانتخابات في مؤتمر صحفي عقده بحضور نصوح المجالي وزير الثقافة والأعلام في المركز الثقافي الملكي في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٩، وأعرب العاهل الأردني عن ارتياحه لسير العملية الانتخابية والنتائج التي أفرزتها، وأوضح ان الشعب اختار ممثليه بوعي ومسؤوليته وحرية، وأكد خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في المركز الثقافي الملكي ان العملية الانتخابية كانت منظمة ومنتظمة وأسهم الأردنيون جميعاً في ممارسة حقهم الانتخابي، " وأننا على أبواب مرحلة جديدة نشعر فيها بالتفاؤل وبأنه من موقع الاطلاع على الحقائق وتحمل المسؤولية ستساهم السلطة التشريعية بدورها الكامل إلى جانب السلطة التنفيذية في عملية الاستمرار بالبناء "، وأكد ان المسؤولية البرلمانية هي مسؤولية مشاركة في تحمل المسؤولية وبالتالي ليس هناك مجال لوصف الوضع بعد نتائج الانتخابات بأنه معارضة أو غير معارضة في مجلس النواب، وأشار أيضاً إلى ان الشعب هو "صاحب القرار فيما اختاره وإنشاء الله يكون فيما اختار الخير والبركة، وأنا مرتاح لكل النتائج في هذه الانتخابات التي حالت الظروف القاهرة لفترة طويلة من الزمن دون يختار المجلس ممثليه.(صحيفة الدستور،١٩٨٩م)أفرزت الانتخابات تيارات سياسية انبثقت عنها الأحزاب الأردنية فيما بعد، ففاز من التيار الإسلامي ٣٢ مرشحاً وشغلوا ٤٠٪ من مقاعد المجلس النيابي كانت حصة الأخوان المسلمين ٢٢ مقعداً والإسلاميون المستقلون ١٠ مقاعد (مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور عبد اللطيف سليمان،٢٠١٢)وحصل مرشحوا التيار القومي واليساري على ١٣ مقعداً ليشغلوا ١٦,٣٪ من مقاعد مجلس النواب، أما التيار التقليدي المحافظ القريب من السلطة فقد حصل على

٣٥ مقعداً وليشغل ٤٣,٧٪ من مقاعد المجلس ومن اللافت للانتباه إخفاق جميع المرشحات البالغ عددهن ١٢ امرأة في الوصول إلى قبة البرلمان ولعل ذلك يرجع إلى اعتبارات سياسية وثقافية واجتماعية تخص المجتمع الأردني المحافظ ومنها عدم قناعة المواطنين بقدرة المرأة على تمثيلهم في المجلس النيابي واتخاذ القرارات السياسية، والتحفظ على دور المرأة في الحياة السياسية، وضعف خبرة المرأة في الشؤون البرلمانية وعدم استقلاليتها الثقافية والاقتصادية، والفهم الخاطيء من بعض المواطنين لمبدأ قوامة الرجل على المرأة فضلاً عن حداثة التجربة الانتخابية.(مجلة الوطن العربي،١٩٩٠م،ص١٨٩)ويظهر من نتائج الانتخابات ان مجلس النواب الحادي عشر يمثل شرائح المجتمع الأردني ومذاهبه الفكرية إلى حد كبير، فقد ضم مختلف "التوجهات والعقائد السياسية بين مستقلين وإخوان مسلمين ومنتسبي منظمات فلسطينية وشيوعيين وأردنيين من أصل فلسطيني،(سليمان،٢٠١٢م،ص١٠١) وهذا باعتقادنا اعترافاً بالتعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية على الرغم من عدم تشريعها آنذاك الأمر الذي يحقق نوعاً من التوازن داخل المجلس فلا وجود للأغلبية المطلقة مما يفسح المجال أمام التحالفات السياسية بين مختلف التيارات لتشكيل الحكومة وتمرير القرارات داخل المجلس.افتتح الملك حسين الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٩ وألقى خطاب العرش بدءه بحمد الله تعالى على توفيقه لإرساء قواعد الحياة النيابية، ثم حيّا أعضاء المجلس "تحية ملؤها الاعتزاز"، وهنّأ النواب الذين "نالوا ثقة ناخبيهم فأصبح كل منهم يمثل الأردن جميعه والشعب الأردني كله"، وأعرب عن الأمل في قدرتهم على تحمل المسؤولية التاريخية والسياسية والأخلاقية ومعالجة قضايا البلاد الأساسية بروح التجرد والموضوعية وبالنظرة الواقعية وبالمواقف المتزنة، وأشاد الملك بالعملية الانتخابية التي تميزت حسب رأيه "بجو من الانفراج والحرية فأصبحت مضرب المثل كما تميزت بالممارسة الحرة لكل ناخب في اختيار نوابه"، وأضاف قائلاً: "لقد وعدنا وأوفينا وحملت الحكومة الأمانة فكانت على مستوى نبل هذه الأمانة وعلى مستوى حملها"، وتطرق الملك إلى منجزات حكومة زيد بن شاكر وجدد تمسكه بالخيار الديمقراطي والإصلاحات الواجب القيام بها لتتحسن الأوضاع الداخلية, وختم خطاب العرش بالقول " إن المشاركة هي ركيزة الديمقراطية، وهي ليست غاية في ذاتها بل وسيلة لمعالجة قضايا الوطن ومشكلات المجتمع ورعاية مصالح الشعب الحقيقية، ويقيني أننا مجمعون على ان الوطن بحاجة إلى من يزيل العثرات من أمامه وليس إلى من يضيف إلى العثرات ليوقف المسيرة، فلنتعاون جميعاً ولنتعهد نبتة الحياة ونسقيها بأيدينا بهذه الروح وليس بغيرها، تنجح التجربة البرلمانية التي نبتهج اليوم باستئنافها (مجلس الامة،١٩٨٩،ص٢٣ـ٣٦)،(صحيفة الدستور،١٩٨٩م)

خامساً: حكومة مضر بدران ومنحها ثقة النواب بعد افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة، قدم زيد بن شاكر استقالة حكومته إلى الملك حسين في ٤ كانون الأول ١٩٨٩ كما تقتضي التقاليد الدستورية, عبّر فيها عن ولائه واخلاصه للعرش الهاشمي والقيادة الرشيدة وقدرتها على العطاء ورعاية كل شأن من شؤون الأسرة الأردنية, وأشار الرئيس بن شاكر إلى الجهد الذي بذلته الحكومة لكي يرقى إلى تطلعات الملك " في تعزيز بناء مجتمع متماسك يحقق فيه كل مواطن ذاته في جو من الحرية والعدل" وختم استقالته بالقول: " أغتنم هذه المناسبة لأرفع إلى جلالتكم اعتزازي وزملائي الوزراء بالثقة الملكية الغالية التي نعمنا بها وبالشرف الذي حفينا به طوال مدة حكومتنا, آملين من الله العلي القدير أن نكون قد أوفينا بالعهد وقمنا باداء الأمانة" (الجريدة الرسمية للملكة الاردنية الهاشمية،١٩٨٩م،ص٢٤٩١ـ٢٤٩٤)وقد بعث الملك برسالة إلى بن شاكر تضمنت قبول الاستقالة وأثنى فيها على جهوده وجهود فريقه الوزاري الذي شاركه أمانة المسؤولية وقام بتأديتها ونجح في "تصويب الاتجاه ووضع الأسس السليمة لسياسة التكيف الاقتصادي والمالي ومن التحضير للانتخابات النيابية لمجلس النواب الحادي عشر ومن إجراء الانتخابات في جو من الحرية والنزاهة وبأسلوب تميز بالقدرة والكفاءة"، وفي نفس اليوم كلف الملك رئيس الوزراء السابق مضر بدران بتشكيل الحكومة الجديدة، وتضمن كتاب التكليف الملكي إشارة واضحة إلى النهج الديمقراطي الجديد في المملكة والتأكيد على أهمية تعميق الديمقراطية والحرية المسؤولة ومما جاء فيه "ان الديمقراطية منهاج حياة لا يقتصر على الحياة البرلمانية فقط ومن هنا فإنني أؤكد على أهمية تعميقها وانتشارها، ففي ذلك حماية لها وترسيخ لمضمونها، والديمقراطية كذلك تعني الحرية المسؤولة في إطار القانون وعليه لابد من ايلاء قضية الحريات العامة التي هي صميم حقوق الإنسان ذات القدر من الاحترام والاهتمام والحماية التي يستحقها النظام العام، فانسجامها وتكاملها يشكلان ركيزة مهمة من ركائز أمننا الوطني ودرعاً واقياً للديمقراطية"، وفي هذا الإطار ركز كتاب التكليف على سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية واحترام الرأي الآخر وتطوير أجهزة الأعلام وتنظيمها بما في ذلك "مراجعة قانون المطبوعات والنشر ليتفق مع الروح الجديدة" ومكافحة الجريمة الاقتصادية وتسريع معدلات النمو الاقتصادية (صحيفة الدستور،١٩٨٩م)،(مجلة التضامن،١٩٨٩م،ص٤)وفي معرض رده على كتاب التكليف تعهد رئيس الوزراء مضر بدران بتعميق النهج الديمقراطي البرلماني من خلال تأكيد حكم القانون وإشاعة روح التكافل والمشاركة والتسامح واحترام الرأي الآخر والحوار البنّاء والحرية المسؤولة ودعم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى ومعالجة أثار الأزمة الاقتصادية، وفي ٦ كانون الأول ١٩٨٩ صدرت الإرادة

الملكية بالموافقة على تشكيل حكومة بدران والتي تألفت من مضر بدران رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع وسالم مساعدة نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ومروان القاسم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية وعبد المجيد الشريدة للتنمية الاجتماعية ومحمد عضوب الزبن للصحة وعبد الرؤوف الروابدة للأشغال العامة والإسكان وإبراهيم أيوب للنقل والاتصالات وعوني المصري للتخطيط وإبراهيم عز الدين للأعلام وباسل جردانة للمالية وزياد فريز للصناعة والتجارة وعبد الباقي جمو للشؤون البرلمانية ومحمد حمدان للتربية والتعليم العالي ويوسف المبيضين للعدل وعلي الفقير للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية وقسيم عبيدات للعمل وإبراهيم الغبابشه للشباب وعبد الكريم الكباريتي للسياحة والآثار وعبد الكريم الدغمي للشؤون البلدية والقروية والبيئة وداؤد خلف للمياه والري ونبيل أبو الهدى للتموين وثابت الطاهر للطاقة والثروة المعدنية وسليمان عربيات للزراعة وخالد الكركي للثقافة. صحيفة الدستور،١٩٨٩م)بدأت الحكومة عملها بالاستجابة للمطالب الشعبية وتوفير المناخ الملائم للتحول الديمقراطي فأعلنت عن مجموعة إجراءات للإصلاح والانفتاح السياسي تضمنت العفو عن المعتقلين السياسيين ودراسة أوضاع جميع المحكومين وتعليق الأحكام العرفية بعد ٢٢ عاماً من سريانها، ورفع القيود القائمة على حرية السفر وإعادة جوازات السفر المحجوزة إلى أصحابها والسماح بتجديد المنتهي منها (صحيفة الدستور،١٩٨٩م)،(مجلة التضامن،١٩٨٩م،ص٤)وإنهاء سيطرة الدولة على الصحف وذلك بإلغاء قرار لجنة الأمن الاقتصادي المتخذ في ٢٤ آب ١٩٨٨ والمتضمن حل مجالس إدارة الشركات المالكة للصحف اليومية وإعادة المجالس الإدارية السابقة لهذه الشركات فتم إعادة محمود الكايد رئيس لمجلس الإدارة ورئيساً لتحرير صحيفة الرأي، ومحمود الشريف رئيساً لتحرير صحيفة الدستور، وكذلك السماح لاتحاد الكتاب الأردني المنحل منذ حزيران ١٩٨٧ بمزاولة أعماله من جديد بعد اتهامه بممارسة أنشطة سياسية ومن جانبه أكد رئيس الوزراء توجه الحكومة بقلب سليم للتعاون التام مع السلطة التشريعية لرفع جميع المظالم، وأعرب عن أمله في ان تكون الحكومة مرآة صادقة وواضحة لطموحات الشعب الأردني (البنداري،١٩٩٠م،ص٢٤)قدّم مضر بدران البيان الوزاري لحكومته أمام مجلس النواب في ١٩ كانون الأول ١٩٨٩ وأكد على تجميد العمل بالأحكام العرفية إلا ما يتعلق بتصفية آثار تلك الأحكام والى حين إلغائها بالشكل الدستوري، واحترام الدستور والالتزام بتطبيقه وإطلاق الحريات العامة واتخاذ الإجراءات اللازمة لصياغة ميثاق وطني أردني ينبثق عن أحكام الدستور، وفتح المجال أمام القضاء ليتحمل مسؤولياته بدلاً من المحاكم العسكرية وإنشاء محكمة دستورية والعمل على ضمان حرية الرأي والحركة والتنقل والعمل، وتضمن البيان أيضاً دعم الأجهزة الأمنية ومكافحة الفساد وإحالة الضالعين فيه إلى القضاء ومعالجة الأزمة الاقتصادية .(المملكة الاردنية الهاشمية،١٩٨٩م،ص٤-٢٣)وفي ٣٠ كانون الأول ١٩٨٩ بدا مجلس النواب مناقشة البيان الوزاري لحكومة مضر بدران ويمكن اعتبار تلك المناقشات التي استمرت لثلاثة أيام متواصلة من أكثر المناقشات حدة في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية وسط أجواء من الحماس والانفعال ومن الجدل والترقب، تناولت البيان الوزاري من جميع جوانبه، فضلاً عن اعتراض بعضها على شخصية رئيس الوزراء وشخصيات فريقه الوزراء، وقد وصف مضر بدران جلسة الثقة في حديث مع مجلة التضامن بأنها "كانت من أندر الجلسات المماثلة في العالم لأن تراكمات الماضي الكثيرة، والأخطاء التي حدثت منذ وقت طويل جميعها أنصبت على رئيس الوزراء (مجلة التضامن،١٩٩٠م،ص١١)كان رأي نواب الحركة الإسلامية الذي ألقاه باسمهم النائب عبد اللطيف عربيات لافتاً للانتباه فقد أشاروا إلى هيمنة السلطة التنفيذية خلال العقود الزمنية السابقة على السلطتين التشريعية والقضائية، واستغلالها الأحكام العرفية للاعتداء على صلاحيات هاتين السلطتين وتقزيمهما والاعتداء على حقوق المواطنين وحرياتهم في ظل غياب الرقابة والمحاسبة والمساءلة، وكان لهذه الهيمنة أثارها الخطيرة التي تمثلت في سياسة الاقتراض الخارجي والداخلي غير المستندة إلى أولويات البلاد الملحة وحاجاتها الضرورية، وغير القائمة على مقدرتها المالية على الوفاء بالالتزامات تجاه الدول والصناديق الممولة لتلك القروض، مما أدى إلى الأزمة الاقتصادية والمالية وفقدان ثقة المواطن بالحكومة ونفاد صبره، مما أدى إلى أحداث نيسان ١٩٨٩، كما أدى انفراد السلطة التنفيذية بالحكم في ظل غياب الحياة النيابية إلى إطلاق الأيدي في المال العام، وانتشار الفساد المالي والإداري، وتضاؤل الشعور بالمسؤولية، وتجرؤ الأجهزة الأمنية على الدستور ومصادرة الكثير من حقوق المواطنين وحرياتهم ومحاصرتهم في أرزاقهم وتقييد حركة سفرهم وتنقلهم (المملكة الأردنية الهاشمية،١٩٨٩م،ص٦٩-٧٢)وأشار نواب الحركة الإسلامية إلى مشاورات الرئيس بدران مع الكتل والتجمعات النيابية لتأليف حكومته، والى رغبتهم للمشاركة في الحكومة والإسهام في مسيرة الإنقاذ والإصلاح، غير أنهم اعتذروا عن الاشتراك عندما تبين لهم ان الحكومة دون مستوى الطموحات، وأنها ليست "حكومة إنقاذ وإصلاح وطني"، وعلقّوا منحهم الثقة بالحكومة على ضوء استجابتها لمطالبهم الأربعة عشر والمتمثلة في التوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية وتعديل القوانين التي تتعارض مع المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الإسلام دين الدولة، وإعادة المفصولين من الجامعات والمؤسسات الحكومية بدعوى الأسباب الأمنية ومن صرف النظر عن تعيينهم للأسباب نفسها، والحيلولة دون تدخل الأجهزة الأمنية في التعيين في وظائف الدولة والبعثات الدراسية ورخص المهن والجمعيات الخيرية والأندية والنقابات المهنية

والمؤسسات الخاصة، وكذلك تحديد موعد لإلغاء الأحكام العرفية بحيث لا يزيد عن ستة أشهر، ودعم الحكومة لشعب فلسطين في انتفاضته وجهاده، ودعم حركات التحرر ضد الاستعمار، ووضع قانون "من أين لك هذا" لمحاسبة الذين حصلوا على ثرواتهم بطرق غير مشروعة، فضلاً عن بذل الجهد والوعد بالعمل على إعادة الأموال المهربة واستثمارها في الداخل، والتزام الحكومة بسياسة التقشف التام من جميع أجهزة الدولة، وإلغاء الفوائد على قروض الدولة للتخلص من النظام الربوي بالتدريج، فضلاً عن السماح للمعلمين بتأسيس نقابة ترعى شؤونهم وتطالب بحقوقهم، وانشاء كلية للعلوم الشرعية في جامعة اليرموك، ومنع تراخيص الخمر للمسلمين بيعاً وصناعة ومنع تقديمها في المؤسسات العامة وبخاصة في الملكية الأردنية (الخطوط الجوية الأردنية)، وأخيرا السماح بإنشاء جامعة إسلامية،(ملحق الجريدة الرسمية،١٩٨٩م،ص٧٥-٧٦)وأكد النائب نواف فارس الخوالدة على أهمية الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية التي حققتها المملكة ومواجهة التحديات التي تواجه التجربة الديمقراطية بالتعاون بين الحكومة ومجلس الأمة وأثنى الخوالدة على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن الأحكام العرفية وطالب بإعطاء صلاحيات كاملة للمحاكم بما لا يتعارض مع الدستور، وأبدى النائب سلامة الغويري عن إعجابه بالبيان الحكومي الذي جاء باعتقاده في مستوى الطموحات ليعبر عن آمال وطموحات المواطنين للحصول إلى العدالة والحرية والمساواة، وان التطبيق الواعي والصحيح لما ورد في البيان يمكن ان يقود السفينة إلى برّ الأمان ،(ملحق الجريدة الرسمية،١٩٨٩م،ص٧٥-٧٦)واستهل النائب جمال أحمد الصرايرة مناقشته بالإشادة بالمسيرة الديمقراطية الأردنية وبالإجراءات الحكومية آنفة الذكر. وطالب بالإفراج عن كافة المحكومين السياسيين وإصدار التشريعات البديلة لتشريعات المرحلة العرفية خصوصاً فيما يتعلق بالجرائم الاقتصادية والتلاعب بالمال العام والاحتكار والغش والإسراع بإلغاء الأحكام العرفية وإعادة المفصولين لأسباب سياسية إلى وظائفهم، وأشار النائب الصرايرة إلى أحداث نيسان التي وصفها "بصحوة الجنوب التي نبهت الأمة للأخطار التي كادت ان تبتلع الأخضر واليابس"، والتي كانت أحد العوامل التي أدت إلى كل التحولات السياسية التي تعيشها المملكة ومن بينها "مجيئنا نحن النواب إلى هذا المجلس"، واعتبر النائب نايف أبو تايه البيان الوزاري بداية جدية لسلوك سياسي مسؤول على ان تلتزم الحكومة بوعودها وتقلل الكلام وتكثر من الأعمال والانجازات ولتكن مصلحة الوطن والمواطن هي العليا والمصالح الشخصية والحزبية هي الدنيا،(ملحق الجريدة الرسمية،١٩٨٩م،ص٤٨)وتعرض رئيس الوزراء وبيانه الوزاري لهجوم شديد من بعض النواب كان أقساهم النائب أحمد عويدي العبادي، الذي أشار إلى ان ما ورد في البيان يحتاج إلى طاقم مؤهل بكل ما تعنيه الكلمة وخاطب الرئيس بدران قائلاً: " فقد تبوأتم منصب مدير المخابرات عندما كانت في أوج هيبتها ورئيساً للوزراء عندما كنت صاحب الكلمة المطلقة ورئيساً للديوان عندما كنت مستشاراً مؤتمناً وذلك يعني أنك كنت صاحب القرار في هذه السنوات ومن خلال قراءة تاريخك فإنه يمكن استقراء مستقبلك من ماضيك في هذه المناصب ومسيرة حياتك كلها"، وأضاف "ان الظروف التي دحرت زيد الرفاعي عن صدور الناس شبيهة بتلك التي أطاحت بك عندما كنت تتبؤ منصبه فكلاكما يقول أنه يريد مصلحة الأردن والشعب الأردني وفي هذا الشعار ذاق الوطن والشعب من الويلات ما جعله ينظر على ان زيد الرفاعي ومضر بدران وجهان لقطعة عملة واحد ولكنها مكتوبة بغير لغة الأردن والعرب، وبعد هذا يتساءل الشعب الأردني ترى هل عجزت الأردنيات ان يلدن مثل زيد ومضر؟ أم أنهن خجلن من ذلك؟"، واتهم العبادي الرئيس بدران في أمانته وذلك بالاستيلاء على أراضي الدولة وباختيار الوزراء من أصهاره وأصدقائه، واتهم بعض الوزراء في أخلاقهم وفسادهم ودعا إلى ان يكون "طاقم الوزارة من الأقوياء المؤهلين الذين يقنعون الناس بماضيهم النظيف الشريف وشخصيتهم المتمكنة وان يحضوا بحب الشعب وان يكونوا عند ثقة الملك المفدى والشعب والوطن بهم"، وأكد العبادي ان البيان الوزاري خلا من برنامج مقنع لمكافحة البطالة ومعالجة المديونية وطريقة محاسبة الفاسدين والمفسدين والمسببين لهذا البلاء "فالمتجول في البلاد يجد أطفالاً عرا فقرا وآخرين عرا بطرا ويجد من يتضور جوعاً بسبب الفاقة واخر يتضور جوعاً لإنقاص وزنه بسبب بطره ورفاهيته،(ملحق الجريدة الرسمية،١٩٨٩م،ص١٤)وتولى النائب ذوقان الهنداوي تفنيد ما جاء في البيان الوزاري وركز مناقشته على الإصلاح الاقتصادي وإيراد الأرقام التي تظهر حجم المشاكل الاقتصادية وبعد ان اخذ على الحكومة عدم إفصاح بيانها الوزاري على حجم المديونية الخارجية وحقيقتها ومن منطلق انتفاء الصدق والمصداقية في البيان انتهى الهنداوي إلى القول إن رئيس الوزراء المكلف مضر بدران لا يتناسب ولا ينسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة آنذاك ولا يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والقومي والوطني وذلك من منطلق التجارب التي مرت بها البلاد خلال فترة حكمه السابقة وأعلن بأنه سيحجب الثقة عن الحكومة،(ملحق الجريدة الرسمية،١٩٨٩م،ص٣٦-٤٦)

واتهم النائب حسين مجلي الرواشدة الرئيس بدران بأنه "كان من أبرز أسباب تراكم مشكلات الديمقراطية في الأردن لأنه حكم هذا الوطن لسنوات طوال صادر خلالها الحريات المكفولة في الدستور وضرب عرض الحائط بالحقوق الإنسانية الواردة فيه فسبب انتهاكاً للدستور لا يمكن نسيانه واصدر الاف القوانين والأوامر والإجراءات المقيدة والمصادرة للحريات والتي كان من واجبه ان يتجنبها ولا يمارسها"، وأشار النائب أنه يحسب على رئيس الوزراء "الأحكام العرفية وتعليمات الإدارة العرفية التي لا تزال سارية المفعول، وقد أتيح لرئيس الحكومة سنوات طوال حكمنا فيها كنا

نجلد بالأحكام العرفية" وتساءل النائب يعقوب جمعة قرش "هل الحكومة المكلفة برئاسة مضر بدران وهو أساس من نهج الحكم الماضي هي حكومة الحريات حكومة الإنتاج حكومة الحفاظ على المال العام؟ وهل ان حكومة رجل المخابرات هي حكومة شعبية وحكومة إنقاذ شعبي؟ هل هي حكومة حريات وإلغاء الأحكام العرفية؟"، وأكد النائب الحاجة إلى تغيير حقيقي في نهج الحكم قادراً على اخذ ثقة الشعب الذي وصل إلى مفترق طرق لا يخرجه منه إلا صدق قيادي وقرار رئيسي أساس يقوم به الملك حسين فكما كان القرار في الحياة البرلمانية فليكن القرار تشكيل حكومة وطنية نزيهة ،(ملحق الجريدة الرسمية،١٩٨٩م،ص٣٦-٤٦)وتطرق النائب فخري أنيس قعوار إلى أحداث الجنوب بالقول "حين هبت على ديارنا الأردنية نسائم الحرية وجاءتنا رياح الديمقراطية من الجنوب هتف الشعب في كل مكان مطالباً بطرد الحكومة ومحاسبة المسؤولين عن الفساد وإقامة حكومة تمثل أوسع الفعاليات الوطنية والشعبية وجاءت حكومة انتقالية لجبر الخواطر وتهدئة النفوس توطئة للسير على طريق الديمقراطية، فهل هذه الحكومة مؤهلة لقيادة المرحلة؟ وهل هذه التوليفة هي التعبير الحقيقي أو الانعكاس الدقيق للشارع وفعالياته وقواه الوطنية؟"، ويجيب النائب على تساؤله بأن هذه الحكومة لا تختلف في نهجها عن سواها من الحكومات السابقة لانها لا تنتمي إلى طيف واسع من الشعب الأردني ولم تنبثق عنه وليست هي التعبير الصادق الأمين عن أمنياته وان الرئيس بدران مارس دوراً رئيسياً في ادوار التضييق على حريات الناس وكان شريكا رئيساً في تعميم النموذج الاقتصادي الرديء فالديمقراطية تحتاج إلى قادة ديمقراطيين وبالتالي هل هناك فرق بين مضر بدران رجل المخابرات والحاكم العسكري العام وبين مضر بدران رئيس الحكومة وقائد المرحلة وبطل الديمقراطية؟ والرجل المناسب للإنقاذ، وخلص النائب قعوار إلى نتيجة مفادها أن حكومة بدران "ليست هي المطلب الذي سعى إليها الناس وغير قادرة على إدارة دفة التحولات الجديدة رغم ما قدمته من إجراءات فعلية وأعادت بها بعض الأمور إلى نصابها لذلك فأنني سأحجب الثقة (المملكة الأردنية الهاشمية، ملحق الجريدة الرسمية،١٩٨٩م،ص٩٣-١٠٠)وجاءت مناقشات بقية النواب لتركز على نفس القضايا التي طرحنا العديد من نماذجها أعلاه فيما يخص المسيرة الديمقراطية الناشئة وعوامل الارتقاء بها وتعزيزها وحث الحكومة على الالتزام بما تضمنه البيان الوزاري مع الإشادة بالإجراءات الحكومية لترسيخ الحرية في المجتمع الأردني وجاء موضوع الإصلاح الاقتصادي في المرتبة الثانية من اهتمامات النواب في مناقشاتهم حيث ركز معظمهم على مكافحة الفساد والفقر والبطالة وتخفيض المديونية وزيادة الإنتاج (المملكة الأردنية الهاشمية، ملحق الجريدة الرسمية،١٩٨٩م،ص٩٣-١٠٠)،(صحيفة الدستور،١٩٨٩م)وعقب استماعه لمناقشات النواب قام الرئيس بدران بالرد على تلك المداخلات النيابية فاستجاب لمطالب نواب الحركة الإسلامية آنفة الذكر، ورد على أقوال النائب ذوقان الهنداوي بشأن المديونية الخارجية، وعلى تهم النائب احمد عويدي العبادي بأنه لا يملك أرضاً في المواقع التي ذكرها النائب وقال ان القصد من هذه التهم الإساءة إليه شخصياً وتقع في باب التشهير والافتراء وأبدى استعداده أمام مجلس النواب لان يقدم إقراراً بممتلكاته المنقولة وغير المنقولة ليكون حسب قوله مثلاً للآخرين (المملكة الأردنية الهاشمية، ملحق الجريدة الرسمية،١٩٨٩م،ص٧٢)بعد ذلك جرى التصويت على الثقة وقد نالت حكومة مضر بدران ثقة ٦٥ نائباً وحجب الثقة عنها ٩ نواب هم: احمد عويدي العبادي وحسني الشياب وحسين مجلي الرواشدة وذوقان الهنداوي وسليم الزعبي ومنصور سيف الدين مراد وعبد المنعم أبو زنط وفخري قعوار وليث شبيلات، في حين امتنع عن التصويت ٦ نواب هم: أحمد عناب وبسام حدادين وذيب مرجي وعيسى مدانات وفارس النابلسي ومحمد فارس الطراونة(المملكة الأردنية الهاشمية، ملحق الجريدة الرسمية،١٩٨٩م،ص٧٣-٧٩) وفي تعقيبه على أحداث ذلك اليوم قال الرئيس بدران: " لما عدت إلى منزلي حوالي الساعة الثامنة مساءً كانت الطرقات فارغة، فقد آوى الناس إلى منازلهم لمشاهدة ردي على كلمات النواب من التلفاز، وقد زارني جلالة الملك بعد وصولي بقليل إلى منزلي وأعرب جلالته عن إعجابه بصبري وشجاعتي لتحمل عنف اللسان والهجوم الجارح الذي صدر من بعض النواب"، وقد تحمل رئيس الوزراء عنف الألسنة والهجوم والنقد السيئ تناولت حياته الوظيفية ضابطاً في المخابرات العامة ومديراً لها ووزيراً ورئيساً للبلاط الملكي ورئيساً للوزارة غير مرة، يقول بدران في هذا الصدد "بلغ نقد النواب حد التجريح الشخصي بعنف اللسان الذي لم تألفه المجالس النيابية السابقة وشعرت بالظلم الذي لحق بي من هجوم بعض النواب، وكان رد النائب ذوقان الهنداوي الذي شغل مناصب وزارية عديدة وكان رئيساً للديوان الملكي مشجعاً لعدد من النواب على تغيير كلماتهم والانطلاق بحدة في الهجوم على شخصي، فقد تكون انطباع لدى بعضهم ان هجوم النائب الهنداوي ربما كان بتشجيع من القصر الملكي، وتوالى الهجوم عليّ وتحملت ذلك فقد كنت أدرك أنني سأتحمل عبء سنوات طويلة من غياب الحياة البرلمانية وغياب المشاركة الشعبية في الحكم ووجدت نفسي طوال ثلاثة أيام بلياليها وأنا استمع إلى خطابات النواب ونقد بعضهم الجارح، وكنت اعرف بحكم عملي في المخابرات العامة معلومات مشينة عن بعض النواب الذين هاجموني ولكنني ترفعت عن استعمالها للرد عليهم وعزمت على ان أرد بصورة دقيقة وبالوثائق على التهم التي وردت في كلمات بعض النواب.(محافظة،٢٠٠١م،١٣٩-١٤١)

نتائج البحث

١. يعد عام ١٩٨٩ نقطة تحول مهمة في تاريخ الأردن المعاصر، فقد دفعت أحداث الجنوب باتجاه التغيير والإصلاح السياسي وتبني صاحب القرار الأردني الخيار الديمقراطي من خلال إطلاق الحريات العامة واستئناف الحياة النيابية وحتى الحزبية بشكل غير مباشر.

٢. كشفت أحداث نيسان عن حالة التوتر السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي كان يعاني منها المجتمع الأردني لاسيما في مدن الجنوب التي كانت التراكمات فيها اشد عمقاً واتساعاً منها من وسط البلاد وشمالها.

٣. اكتسبت الانتخابات النيابية في تشرين الثاني ١٩٨٩ أهميتها من انها جاءت بعد انقطاع طويل دام نحو ٢٢ عاماً منذ آخر انتخابات شهد(محافظة،٢٠٠١م،ص٧٢)ها الأردن في نيسان ١٩٦٧، وقد اتسمت بالنزاهة والحرية بدليل أنها أفرزت ممثلين عن مختلف ألوان الطيف السياسي الأردني فهناك مستقلين وإخوان مسلمين وقوميين وشيوعيين، وبذلك شكلت تلك الانتخابات اعترافاً بالتعددية السياسية على الرغم من عدم تشريعها آنذاك فلا وجود للأغلبية المطلقة الأمر الذي سيحقق نوعاً من التوازن داخل المجلس النيابي.

٤. كانت انتخابات المجلس النيابي الحادي عشر الفرصة الأولى للتيار القومي واليساري للظهور على المسرح السياسي الأردني بشكل علني منذ عام ١٩٥٧، ومن جهة اخرى أشرت نتائج الانتخابات صعوداً سريعاً ومتنامياً في شعبية التيار الإسلامي في الاردن الذي حصل على ٣٢ مقعداً مقارنة بالتيار التقليدي المحافظ الموالي للسلطة الذي حصل على ٣٥ مقعداً من أصل ٨٠ مقعداً.

٥. أثبتت القيادة الأردنية بأنها الأقدر على الإمساك بخيوط اللعبة السياسية على الساحة الأردنية وضبط قوانينها، فقد تمكنت من احتواء الأزمة الداخلية وتحجيمها والتقليل من فاعليتها بشكل تدريجي من دون المساس بهيبة الدولة والنظام السياسي، فعلى سبيل المثال تم إقالة حكومة زيد الرفاعي استجابة للمطالب الشعبية وأطلق سراح المعتقلين في أحداث الجنوب، وشارك مرشحوا الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية دون رفع الحظر المفروض على الأحزاب منذ عام ١٩٥٧ والاكتفاء بتجاهل الفقرة (هـ) من المادة (١٨) من قانون الانتخاب لسنة ١٩٨٦.

٦. تعد حكومة مضر بدران أولى الحكومات الأردنية التي تشكلت في أعقاب التحولات السياسية التي شهدها الأردن عام ١٩٨٩ وجاء بيانها الوزاري ليشكل أول بيان في مرحلة الإصلاح السياسي والتوجه نحو الخيار الديمقراطي والذي تعرض لمناقشة برلمانية من قبل أول مجلس نيابي منتخب منذ عام ١٩٦٧، ويمكن اعتبار تلك المناقشة من أشد المناقشات حدة في تاريخ الأردن المعاصر وأكثرها اعتراضاً على برامج الحكومة وعلى شخصية رئيس الوزراء وشخصيات فريقه الوزاري أيضاً.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة

١. جامعة الموصل, مركز الدراسات الإقليمية, اضبارة رقم ٦, تقرير السفارة العراقية في أنقرة إلى وزارة الثقافة والأعلام رقم ١٢٢ والمؤرخ في ٢ ايار ١٩٨٩.

٢. جامعة الموصل, مركز الدراسات الإقليمية, اضبارة رقم ٤, تقرير السفارة العراقية في أنقرة إلى وزارة الثقافة والأعلام, رقم ٢٧١ والمؤرخ في ١٧ تشرين الأول ١٩٨٩.

ثانياً: الوثائق المنشورة

١- محاضر مجلس النواب الأردني

- المملكة الأردنية الهاشمية, مجلس الامة, افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عدد خاص, ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٩.
- المملكة الأردنية الهاشمية, ملحق الجريدة الرسمية, مجلس النواب, محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر, ١٩ كانون الأول ١٩٨٩.
- المملكة الأردنية الهاشمية, ملحق الجريدة الرسمية, مجلس النواب, محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر, ٣٠ كانون الأول ١٩٨٩.
- المملكة الأردنية الهاشمية, ملحق الجريدة الرسمية, مجلس النواب, محضر الجلسة الثامنة, اليوم الثاني استكمالاً لمناقشة البيان الوزاري, ٣١ كانون الأول ١٩٨٩.
- المملكة الأردنية الهاشمية, ملحق الجريدة الرسمية, مجلس النواب, محضر الجلسة الثامنة, اليوم الثالث استكمالاً لمناقشة البيان الوزاري, ١ كانون الثاني ١٩٩٠.

٢- الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

- العدد ٣٠١٥, ١٧ نيسان ١٩٨٩.
- العدد ٣٠١٦, ١٨ نيسان ١٩٨٩.
- العدد ٣٦٢٦, ٢٩ نيسان ١٩٨٩.
- العدد ٣٦٣٨, ٨ تموز ١٩٨٩.
- العدد ٣٦٥٢, ١٠ أيلول ١٩٨٩.
- العدد ٣٦٦٨, ٧ كانون الأول ١٩٨٩.

٣- الدار العربية للوثائق, ملف العالم العربي

- بطاقة رقم أر- ١٩٠١/١, الأردن, سير وتراجم, زيد الرفاعي.
- بطاقة رقم أر- ١٩٠٢/١, الأردن, سير وتراجم, حسن بن طلال.
- بطاقة رقم أر- ١٩٠٣/١, الأردن, سير وتراجم, زيد الرفاعي.
- بطاقة رقم أر- ١٩٠٥/١, الأردن, سير وتراجم, مضر بدران.

٤- وثائق أخرى

- المملكة الأردنية الهاشمية, وزارة التخطيط, الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣-١٩٩٧, (عمان, د. ت).
- وكالة الأنباء العراقية, قسم البحوث والمعلومات, نشرة اقتصادية وثائقية, العدد ١١, ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨.
- وكالة الأنباء العراقية, قسم المعلومات والبحوث, نشرة اقتصادية وثائقية, العدد ٧, ٣٠ نيسان ١٩٨٩.
- وكالة الأنباء العراقية, قسم المعلومات والبحوث, نشرة اقتصادية وثائقية, العدد ١١, ١٥ حزيران ١٩٨٩.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

ـ العربية:

- جاسم, فواز موفق ذنون, قضية فلسطين في العلاقات الاردنية الأمريكية ١٩٦٧-١٩٩٩ دراسة تاريخية, أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية التربية, جامعة الموصل, ٢٠١١.
- الحمداني, خليل حنش سوادي, الأحزاب السياسية في الأردن دراسة تاريخية, أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية التربية (ابن رشد), جامعة بغداد, ١٩٩٤.
- الشافعي, محمد فاضل ابراهيم, جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وموقفهم من بعض القضايا العربية ١٩٤٦-١٩٩٠, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية التربية للعلوم الإنسانية, جامعة الانبار, ٢٠١١.
- العمرو, ثروت سلامة, المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن, ١٩٨٥-١٩٩٥, رسالة ماجستير (غير منشورة),معهد بيت الحكمة, جامعة آل البيت, ١٩٩٧.

ـ الأجنبية

- Ali, Akram Abed, La erise du suez vue par La presse Regionale Fransaise, These de Doctort, france, 1988.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة

- أبو فارس, محمد عبدالقادر, صفحات من التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن, دار الفرقان, (عمان, ٢٠٠٠).
- الرشواني, منار محمد, سياسات التكيف الهيكلي, والاستقرار السياسي في الأردن, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, (أبو ظبي, ٢٠٠٣).
- الشلبي, جمال عبد الكريم, التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, (أبو ظبي, ٢٠٠٠).
- الشناق, عبد المجيد زيد, تاريخ الأردن وحضارته, مطبعة السفير, (عمان, ٢٠١٢).
- لنت, جيمس, الحسين سيرة ذاتية, ترجمة اللواء شفيق جميعان, الدار العربية للنشر والتوزيع, (عمان, ١٩٩٠).
- محافظة, على, الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩, مركز دراسات الوحدة العربية, (بيروت, ٢٠٠١).
- موسى, سليمان, تاريخ الاردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٩٥, ج٢, مكتبة المحتسب, (عمان, ١٩٩٦).

خامساً: الكتب الأجنبية

- Derieux, Emmanuel, La press Quotidienne Francais, Libraire, Armand colin, Paris. V, 1974.
- Lynch, March, state interests and public spheres, the international politics of Jordans indentity, Columbia university press, (Columbia, 1999).
- Shlaim, Avi, Lion of Jordan, the life of king Hussein in war and peace, penguin book Ltd (London, 2007)

سادساً: البحوث والدراسات

– البرازي, تمام, " قمة الحسين– بوش في واشنطن مبادرة أمريكية في الخريف", مجلة الوطن العربي (باريس), العدد ١١١–٦٣٧, ٢٨ نيسان ١٩٨٩.

– البنداري, فوزي, "الصحافة الأردنية: عودة إلى الاتزان", مجلة الوطن العربي, العدد ١٥٣–٦٧٩, ١٦ شباط ١٩٩٠.

– حسيب, خير الدين, "الديمقراطية قادمة استفيقوا أيها العرب", مجلة المستقبل العربي (بيروت), العدد ١٢٨, ١٩٨٩.

– الرشدان, عبد الفتاح, "التطور الديمقراطي في الأردن بين عامي ١٩٥٢–١٩٨٩", مجلة قراءات سياسية (فلوريدا), العدد ٢, ١٩٩٤.

– الزعبي خالد موسى, "الدعاية والشعارات الانتخابية وتطبيقاتها العملية في انتخابات عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٧", رسالة مجلس الأمة الأردني, العدد ٣٩, ٢٠٠١.

– الشبول, فيصل, "ما هي أسباب أحداث العنف ولماذا شكلت الحكومة الجديدة: بيروسترويكا على الطريقة الأردنية", مجلة التضامن (لندن), العدد ٣١٨, ١٥ أيار ١٩٨٩.

– ـــ, "الأردن دخل عهده الجديد من باب صاحبة الجلالة, معادلة الإصلاح لا انفلات ولا اختناق", مجلة التضامن, العدد ٣٢٢, ١٢ حزيران ١٩٨٩.

– شحوري, رؤوف, "الأردن بعد الانتخابات ماذا قال الفائزون والخاسرون؟", مجلة الوطن العربي, العدد ١٤١–٦٦٧, ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩.

– الشرعة, محمد كنوش, "التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور الواقع التحديات الآفاق", مجلة المستقبل العربي, العدد ٢٥٧, ٢٠٠٠.

– شيغف, شموئيل, "تذكير مؤلم لإسرائيل", مجلة الملف (نيقوسيا), العدد ٦٨/٨, ١٩٨٩.

– صويص, سليمان, "خريطة الأحزاب السياسية في الأردن", مجلة الأردن الجديد (عمان), العدد ١٧–١٨, خريف ١٩٩٠.

– علي, أكرم عبد, "الجمهورية الفرنسية الرابعة وموقف حكومة غي موليه إزاء القضية الجزائرية من خلال الصحافة الفرنسية لعام١٩٥٦", مجلة التربية والتعليم (الموصل), العدد ٣, ٢٠٠١.

– علي, عبد المؤمن السيد, "تقييم السياسة النقدية في الأردن ١٩٧٠–١٩٩٩ وجهة نظر", مجلة أربد للبحوث والدراسات (اربد), عدد خاص, ٢٠٠١.

– عودة, بشير هادي, "دراسة تقيمية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الأردن للمدة ١٩٨٩–٢٠٠١ المكاسب والتكاليف", المؤتمر العلمي الثالث لجامعة واسط المنعقد من ٩–١٠ كانون الأول ٢٠٠٩.

– مخادمة, ذياب, "هموم الناخبين في برامج المرشحين", صحيفة الدستور, العدد ٧٩٦٩, ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٩.

– موسى, طلعت, "الأردن ترتيب جديد للبيت", مجلة فلسطين الثورة (نيقوسيا), العدد ٧٥٤, ٢٥ حزيران ١٩٨٩.

– المومني, البيطار, رياض ومحمد, "النفقات العامة في الأردن وعلاقتها بالتطور الاقتصادي ١٩٦٧–١٩٨٧", مجلة مؤتة للبحوث والدراسات (مؤتة), العدد ٤, ١٩٩٢.

سابعاً: الصحف والمجلات

ـ الصحف

–الجمهورية (بغداد), العدد ٧١٦١, ٢٦ نيسان ١٩٨٩.

–الدستور (عمان), العدد ٧٤٩١, ٢٧ حزيران ١٩٨٨.

–الدستور, العدد ٧٥٩٨, ١٥ تشرين الأول ١٩٨٨.

–الدستور, العدد ٧٩٦٩, ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٩.

–الدستور, العدد ٧٩٨٠, ٧ تشرين الثاني ١٩٨٩.

–الدستور, العدد ٧٩٨١, ٨ تشرين الثاني ١٩٨٩.

–الدستور, العدد ٧٩٨٤, ١١ تشرين الثاني ١٩٨٩.

–الدستور, العدد ٨٠٠١, ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٩.

–الدستور, العدد ٨٠٠٨, ٥ كانون الأول ١٩٨٩.

-الدستور, العدد ٨٠١٠, ٧ كانون الأول ١٩٨٩.

-الدستور, العدد ٨٠١٤, ١١ كانون الأول ١٩٨٩.

-الدستور, العدد ٨٠٣٤, ٣١ كانون الأول ١٩٨٩.

-السفير (بيروت), العدد ٥٢٥٧, ١٩ نيسان ١٩٨٩.

-العرب العالمية (لندن), العدد ٢٩٠٢, ٧ تشرين الأول ١٩٨٨.

-العرب العالمية, العدد ٣٠١٨, ٢٠ نيسان ١٩٨٩.

-العرب العالمية, العدد ٣٠٢٢, ٢٦ نيسان ١٩٨٩

-العرب العالمية, العدد ٣٠٢٤, ٢٨ نيسان ١٩٨٩.

-العرب العالمية, العدد ٣٠٣٣, ١١ أيار ١٩٨٩.

-العرب العالمية, العدد ٣٠٣٤, ١٢ أيار ١٩٨٩.

٢ـ المجلات

-التضامن (لندن), العدد ٣١٦, ١ أيار ١٩٨٩.

-التضامن, العدد ٣٢٥, ٣ تموز ١٩٨٩.

-التضامن, العدد ٣٣٥, ١١ ايلول ١٩٨٩.

-التضامن, العدد ٣٤٨, ١١ كانون الأول ١٩٨٩.

-التضامن, العدد ٣٤٩, ١٨ كانون الأول ١٩٨٩.

-التضامن, العدد ٣٦٢, ١٩ اذار ١٩٩٠.

-الوطن العربي (باريس), العدد ١٣٧-٦٦٣, ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٩.

-الوطن العربي, العدد ١٥٣-٦٧٩, ١٦ شباط ١٩٩٠.

ثامناً ـ الموسوعات

-بندق, وائل أنور, موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية, ح٢, دار الفكر الجامعي, (الإسكندرية, د. ت).

تاسعاً: المقابلات الشخصية

-مقابلة شخصية للباحث مع الدكتور عبد اللطيف سليمان عربيات بمنزله في عمان بتاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠١٢.

عاشراً شبكة الانترنت

- المملكة الأردنية الهاشمية, مجلس الأعيان, المجالس السابقة, www.senate.jo

List of sources

First: Unpublished documents

3. University of Mosul, Center for Regional Studies, File No. ٦, Report of the Iraqi Embassy in Ankara to the .Ministry of Culture and Information No. ١٢٢ dated May ٢, ١٩٨٩

4. University of Mosul, Center for Regional Studies, File No. ٤, Report of the Iraqi Embassy in Ankara to the .Ministry of Culture and Information, No. ٢٧١, dated October ١٧, ١٩٨٩

Second: Published documents

Minutes of the Jordanian House of Representatives -١

The Hashemite Kingdom of Jordan, National Assembly, Opening of the First Regular Session of the National - .Assembly, Special Issue, November ٢٧, ١٩٨٩

The Hashemite Kingdom of Jordan, Official Gazette Supplement, House of Representatives, Minutes of the - .Sixth Session of the First Regular Session of the Eleventh Parliament, December ١٩, ١٩٨٩

The Hashemite Kingdom of Jordan, Official Gazette Supplement, House of Representatives, Minutes of the - .Eighth Session of the First Regular Session of the Eleventh Parliament, December ٣٠, ١٩٨٩

The Hashemite Kingdom of Jordan, Official Gazette Supplement, House of Representatives, Minutes of the Eighth Session, Second Day, Continuing the Discussion of the Ministerial Statement, December ٣١, ١٩٨٩.
The Hashemite Kingdom of Jordan, Official Gazette Supplement, House of Representatives, Minutes of the Eighth Session, Third Day, Continuing the Discussion of the Ministerial Statement, January ١, ١٩٩٠.
٢- The Official Gazette of the Hashemite Kingdom of Jordan
Issue No. ٣٠١٥, April ١٧, ١٩٨٩.
Issue No. ٣٠١٦, April ١٨, ١٩٨٩.
Issue No. ٣٦٢٦, April ٢٩, ١٩٨٩.
Issue No. ٣٦٣٨, July ٨, ١٩٨٩.
Issue No. ٣٦٥٢, September ١٠, ١٩٨٩.
Issue No. ٣٦٦٨, December ٧, ١٩٨٩.
٣- Arab House of Documents, Arab World File
Card No. R-١/١٩٠١, Jordan, Biographies, Zaid Al-Rifai.
Card No. R-١/١٩٠٢, Jordan, Biographies, Hassan bin Talal.
Card No. R-١/١٩٠٣, Jordan, Biographies, Zaid Al-Rifai.
Card No. R-١/١٩٠٥, Jordan, Biographies, Mudar Badran.
٤- Other documents
The Hashemite Kingdom of Jordan, Ministry of Planning, Economic and Social Plan ١٩٩٣-١٩٩٧, (Amman, n.d.).
Iraqi News Agency, Research and Information Department, Economic Documentary Bulletin, Issue ١١, November ١٥, ١٩٨٨.
Iraqi News Agency, Information and Research Department, Economic Documentary Bulletin, Issue ٧, April ٣٠, ١٩٨٩.
Iraqi News Agency, Information and Research Department, Economic Documentary Bulletin, Issue ١١, June ١٥, ١٩٨٩.
Third: University theses and dissertations
١- Arabic:
Jassim, Fawaz Muwaffaq Thanoun , The Palestinian Issue in Jordanian-American Relations ١٩٦٧-١٩٩٩: A Historical Study, PhD Thesis (Unpublished), College of Education, University of Mosul, ٢٠١١.
Al-Hamdani, Khalil Hanash Suwadi, Political Parties in Jordan: A Historical Study, PhD Thesis (unpublished), College of Education (Ibn Rushd), University of Baghdad, ١٩٩٤.
Al-Shafi'i, Muhammad Fadhel Ibrahim, The Muslim Brotherhood in Jordan and its Position on Some Arab Issues ١٩٤٦-١٩٩٠, Unpublished Master's Thesis, College of Education for the Humanities, Anbar University,

Al-Amro, Tharwat Salama, American Aid and Democratic Transition in Jordan, ١٩٨٥-١٩٩٥, MA Thesis (unpublished), Bayt Al-Hikma Institute, Al al-Bayt University, ١٩٩٧.
٢- Foreign
- Ali, Akram Abed, who is here vue par La presse Regionale French , These de Doctor , France , 1988.
Fourth: Arabic and Arabized books
Abu Faris, Muhammad Abdul Qadir, Pages from the Political History of the Muslim Brotherhood in Jordan, Dar Al-Furqan, (Amman, ٢٠٠٠).
Al-Rashwani , Manar Muhammad, Structural Adjustment Policies and Political Stability in Jordan, Emirates Center for Strategic Studies and Research , (Abu Dhabi, ٢٠٠٣).
Al-Shalabi, Jamal Abdul Karim, Democratic Transformation and Freedom of the Press in Jordan, Emirates Center for Strategic Studies and Research , (Abu Dhabi, ٢٠٠٠).
Al-Shanaq, Abdul Majeed Zaid, The History and Civilization of Jordan, Al-Safir Press, (Amman, ٢٠١٢).
Lent, James, Al-Hussein: An Autobiography, translated by Major General Shafiq Jumaian, Arab House for Publishing and Distribution, (Amman, ١٩٩٠).
Conservative, on, restricted democracy: the case of Jordan ١٩٨٩-١٩٩٩, Center for Arab Unity Studies, (Beirut, ٢٠٠١).
Musa, Suleiman, History of Jordan in the Twentieth Century ١٩٥٨-١٩٩٥, Vol. ٢, Al-Muhtasib Library, (Amman, ١٩٩٦).
Fifth: Foreign books

- Derieux , Emmanuel, La press quote Francais , Libraire , Armand Colin , Paris. V, 1974 .
- Lynch, March, state interests and public spheres, the international politics of Jordans indentity , Columbia University Press, (Columbia, 1999) .
- Shlaim , Avi , Lion of Jordan, the life of King Hussein in war and peace, penguin book Ltd (London, 2007)

Sixth: Research and studies

Al-Barazi, Tamam, "The Hussein-Bush Summit in Washington is an American Initiative in the Fall," Al- - .Watan Al-Arabi Magazine (Paris), Issue ١١١-٦٣٧, April ٢٨, ١٩٨٩

Al-Bandari , Fawzi, "Jordanian Journalism: A Return to Balance," Al-Watan Al-Arabi Magazine, Issue ١٥٣- - .February ١٦, ١٩٩٠ ,٦٧٩

,Haseeb, Khair al-Din, "Democracy is Coming, Wake Up, Arabs," Al-Mustaqbal al-Arabi Magazine (Beirut) - .Issue ١٢٨, ١٩٨٩

Al-Rashdan, Abdul Fattah, "Democratic Development in Jordan between ١٩٥٢-١٩٨٩," Political Readings - .Magazine (Florida), Issue ٢, ١٩٩٤

Al-Zoubi, Khaled Musa, "Election Propaganda and Slogans and Their Practical Applications in the Elections - .of ١٩٨٩, ١٩٩٣, and ١٩٩٧," Jordanian National Assembly Message, Issue ٣٩, ٢٠٠١

:Al-Shabool, Faisal, "What were the causes of the violence and why was the new government formed - .Perestroika the Jordanian way?", Solidarity Magazine (London), Issue ٣١٨, May ١٥, ١٩٨٩

Jordan entered its new era through Her Majesty's door, the reform equation is neither chaos nor" ,- - .suffocation," Solidarity Magazine, Issue ٣٢٢, June ١٢, ١٩٨٩

Shahuri, Raouf, "Jordan after the elections: What did the winners and losers say?", Al-Watan Al-Arabi - .Magazine, Issue ١٤١-٦٦٧, November ٢٤, ١٩٨٩

Al-Shar'a, Muhammad Kanoush, "The Democratic Experience in Jordan: Roots, Reality, Challenges, and - .Prospects," Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue ٢٥٧, ٢٠٠٠

.Shegev , Shmuel , "A Painful Reminder for Israel," Al-Malaf Magazine (Nicosia), Issue ٨/٦٨, ١٩٨٩ -

,Suwais, Suleiman, "Map of Political Parties in Jordan," Al-Urdun Al-Jadid Magazine (Amman), Issue ١٧-١٨ - .Autumn ١٩٩٠

Ali, Akram Abdul, "The Fourth French Republic and the Position of Guy Mollet's Government on the - .Algerian Issue through the French Press in ١٩٥٦," Education Magazine (Mosul), Issue ٣, ٢٠٠١

Ali, Abdul-Mumin Al-Sayyid, "Evaluation of Monetary Policy in Jordan ١٩٧٠-١٩٩٩: A Point of View," Irbid - .Journal for Research and Studies (Irbid), Special Issue, ٢٠٠١

Awda, Bashir Hadi, "An Evaluative Study of the Economic Reform Program in Jordan for the Period ١٩٨٩- - Benefits and Costs," The Third Scientific Conference of Wasit University, held from ٩-١٠ December :٢٠٠١ .٢٠٠٩

,Makhadmeh, Diab, "Voters' Concerns in Candidates' Programs," Al-Dustour Newspaper, Issue ٧٩٦٩ - .October ٢٧, ١٩٨٩

,Musa, Talat, "Jordan: A New House Arrangement," Palestine Revolution Magazine (Nicosia), Issue ٧٥٤ - .June ٢٥, ١٩٨٩

Al-Momani, Al-Baytar, Riyad and Muhammad, "Public Expenditures in Jordan and Their Relationship to - .Economic Development ١٩٦٧-١٩٨٧", Mu'tah Journal of Research and Studies (Mu'tah), Issue ٤, ١٩٩٢

Seventh: Newspapers and magazines

Newspapers -١

- .Al-Jumhuriya (Baghdad), Issue ٧١٦١, April ٢٦, ١٩٨٩
- .Al-Dustour (Amman), Issue ٧٤٩١, June ٢٧, ١٩٨٨
- .Al-Dustour, Issue ٧٥٩٨, October ١٥, ١٩٨٨
- .Al-Dustour, Issue ٧٩٦٩, October ٢٧, ١٩٨٩
- .Al-Dustour, Issue ٧٩٨٠, November ٧, ١٩٨٩
- .Al-Dustour, Issue ٧٩٨١, November ٨, ١٩٨٩
- .Al-Dustour, Issue ٧٩٨٤, November ١١, ١٩٨٩
- .Al-Dustour, Issue ٨٠٠١, November ٢٨, ١٩٨٩
- .Al-Dustour, Issue ٨٠٠٨, December ٥, ١٩٨٩

- .Al-Dustour, Issue ٨٠١٠, December ٧, ١٩٨٩
- .Al-Dustour, Issue ٨٠١٤, December ١١, ١٩٨٩
- .Al-Dustour, Issue ٨٠٣٤, December ٣١, ١٩٨٩
- .As-Safir (Beirut), Issue ٥٢٥٧, April ١٩, ١٩٨٩
- .Al-Arab Al-Alamiya (London), Issue ٢٩٠٢, October ٧, ١٩٨٨
- .Al-Arab Al-Alamiya, Issue ٣٠١٨, April ٢٠, ١٩٨٩
- Al-Arab Al-Alamiya, Issue ٣٠٢٢, April ٢٦, ١٩٨٩
- .Al-Arab Al-Alamiya, Issue ٣٠٢٤, April ٢٨, ١٩٨٩
- .Al-Arab Al-Alamiya, Issue ٣٠٣٣, May ١١, ١٩٨٩
- .Al-Arab Al-Alamiya, Issue ٣٠٣٤, May ١٢, ١٩٨٩

Magazines -٢

- .Solidarity (London), Issue ٣١٦, May ١, ١٩٨٩
- .Solidarity, Issue ٣٢٥, July ٣, ١٩٨٩
- .Solidarity, Issue ٣٣٥, September ١١, ١٩٨٩
- .Solidarity, Issue ٣٤٨, December ١١, ١٩٨٩
- .Solidarity, Issue ٣٤٩, December ١٨, ١٩٨٩
- .Solidarity, Issue ٣٦٢, March ١٩, ١٩٩٠
- .Al-Watan Al-Arabi (Paris), Issue ١٣٧-٦٦٣, October ٢٧, ١٩٨٩
- .Al-Watan Al-Arabi, Issue ١٥٣-٦٧٩, February ١٦, ١٩٩٠

Eighth - Encyclopedias

- Bunduq, Wael Anwar, Encyclopedia of Arab Constitutions and Political Systems, Vol. ٢, Dar Al Fikr Al .Jami'i, (Alexandria, n.d.)

Ninth: Personal interviews

- A personal interview conducted by the researcher with Dr. Abdul Latif Suleiman Arabiyat at his home in .Amman on December ١٦, ٢٠١٢

Tenth - The Internet

,The Hashemite Kingdom of Jordan, Senate, Previous Councils -www.senate.jo